البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر
"دراسة حالة لجامعة طنطا"

إعداد

أ.م.د/ هويدا محمود الإتربي
أستاذ أصول التربية المساعد، كلية التربية جامعة طنطا

المجلد(٦٠) العدد الرابع ج٣ أكتوبر ٢٠١٥ م

ملخص بحث

تهدف التنمية البشرية المستدامة إلي تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والأمنية والحفاظ علي البيئة وحمايتها ، ومن ثم ضمان نوعية حياة أفضل لكل شخص في الحاضر والمستقبل.

ويعتبر البحث العلمي ضرورة حياتية لِما له من دور في التنمية، وتطـــوير المجتمع وعلاج مشكلاته.

واستدعت مشكلة الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١- ما ماهية البحث العلمي ؛ المفهوم والملامح؟

٢- ما ماهية التنمية البشرية المستدامة ؛ المفهوم والأهداف؟

٣- ما أبرز مشكلات البحث العلمي في مصر؟

٤- كيف يمكن الإفادة من البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية البشـــرية المستدامة ؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوقوف على ماهية البحث العلمي ، والتع.رف إلي التنمية البشرية المستدامة ، وأبرز أهـــدافها ، ثـــم بيـــان أبـــرز مشكلات البحث العلمي في مصر ، وتوضيح آليات البحث العلمي فـــي تحقيـــق أهداف التنمية البشرية المستدامة.

وخلصت الباحثة إلي أن البحث العلمي في الجامعـــات المصـــرية لايحقـــق متطلبات التنمية التي يحتاجها المجتمع لأسباب منها:

- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

- غياب جو البحث العلمي وصعوبة ظروف العمل التي يعيش فـــي ظلهـــا الباحثون.

- ازدياد هجرة أصحاب الكفاءات العلمية مما يفقـــد الجامعـــات مواردهـــا البشرية.

وأوصت الدراسة بضرورة :

– ربط منظومة البحث العلمي بما يحدث في المجتمع لتلبية متطلباته ومواجهة مشكلاته.

– تحويل الجامعة بكل كلياتها إلي منظمة متعلمة بحيث يقوم جميع أعضائها بالبحث ونشر المعرفة من أجل التنمية الشاملة للمجتمع.

– عند الترقية العلمية يجب أن تكون نسبة من البحوث متعلقة بحاجات التنمية.

– تسهيل عودة العلماء المهاجرين بتحسين أمورهم المادية وتوفير الحرية والمناخ العلمي لهم.

وانتهت الدراسة بعدد من الدراسات المقترحة لاستكمال الجهد التربوي في المجال

مقدمـــة

إن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها ، والتنمية البشرية هي الإطار الذي تسعى إليه المجتمعات لتحقيق النمو الشامل، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، ويعتبر التعليم بمستوياته ومجالاته المختلفة الأداة الرئيسة لتحقيق هذه التنمية.
ومعنى ذلك أن التنمية أصبحت ترتبط بجودة حياة البشر؛ وليس حياتهم فحسب، وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث ناقشت عددًا من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر البشري، والمقصود به ليس فقر الدخول، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها.(١)

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى تضمنت إشارة "لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" بمؤتمر "دعم وتنمية الاقتصاد المصري" الذى عُقِد بمدينة شرم الشيخ فى مارس ٢٠١٥، والتى تستهدف أن تكون مصر من ضمن أكبر ثلاثين دولة بحلول عام ٢٠٣٠ فى حجم الاقتصاد، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتنافسية، وسعادة المواطنين.(٢)

ويعنى التعليم من أجل التنمية المستدامة اكتساب المعرفة وممارستها، وتنمية القيم والمهارات التى تضمن تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية بما يحقق الارتقاء بالمجتمع، ويضمن جودة الحياة فيه(٣) ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تنافسية الجامعات والتي تعني تمتع الجامعة بقدرة أعلى من الجامعات الأخرى فى استغلال الفرص الخارجية والحد من أثر التحديات، وفى تعزيز نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة الجامعة على استغلال مواردها المادية والبشرية والفكرية الاستغلال الأمثل.(٤)

وإذا كانت الجامعات المصرية والمراكز البحثية وباعتبارها الحاضن الرئيس للبحث العلمى مستعدة لاستثمار مكانتها المتميزة ؛ فإنها بحاجة لتعزيز استثمار ما تمتلكه من خبرات أكاديمية لها نجاحات علمية مرموقة وتسهيلات بحثية تتمثل في التجهيزات والمعامل وهياكل فنية وإدارية تستطيع قيادة منظومة البحث العلمى بكفاءة، الأمر الذي يستلزم ضرورة تبنى منهج لتخطيط إستراتيجي مبدع على المستوى الوطني.(٥)

مشكلة الدراسة

لقد أصبحت المعلومات أهم مصادر الثروة ، وصارت المعرفة من أهم مقومات المنظمات ، وصار العنصر البشري المصدر الرئيس لقوة المنظمة. وتعتمد ثروة الأمم الآن علي المعرفة وتعميقها وتحديثها بصفة مستمرة ، وأصبح اقتصادها يقوم علي دعم المعرفة ونشرها لصقل عقول البشر حتى تتحقق لها التنمية البشرية،(٦) ويعتبر البحث العلمي أهم وسائل إنتاج ونشر ودعم هذه المعرفة.

وهناك العديد من المؤشرات الدالة على تدنى الإنتاجية البحثية للجامعات المصرية ومنها وجود مصر في المرتبة ١١٣ من بين ١٤٢ دولة فى قيمة مؤشر مراكز البحث العلمى خلال العام ٢٠١١/٢٠١٠ ، كما تدنت نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى مصر قياساً إلى الناتج المحلى، حيث بلغت ٢.٦% فى العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، بالإضافة إلي أن عدد البحوث التى نشرها الباحثون المصريون فى المجلات المصرية والأجنبية ٨.٥ ألف بحث خلال عام ٢٠٠٧، منها ٤.٨ ألف بحث تم نشرها فى مجلات أجنبية، (٧) كما تراجعت مصر إلى المركز ١٢٨ من بين ١٤٢ دولة من حيث درجة التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال فى مجالات البحث والتطوير عام ٢٠١١/٢٠١٠(٨).

كما جاءت نتائج التصنيفات العالمية للجامعات صادمة للغاية ، إذ لم تحقق أى جامعة مصرية مركزاً متقدماً يليق بسمعة مصر ومكانتها الثقافية

والحضارية، فلم تتمكن أية جامعة مصرية من الظهور إلا عام ٢٠٠٧، عندما دخلت جامعة القاهرة حيز تصنيف جامعة شنغهاى فى فئته الأخيرة من ٤٠١- ٥٠٠ ، ويستخدم تصنيف شنغهاى ARWU أربعة معايير- جودة التعليم ، جودة هيئة التدريس ، مخرجات البحث ، نصيب الفرد من الأداء ، وهذه المعايير لها ستة مؤشرات مركبة ومتعددة لقياس الأداء الجامعى، وتركز المؤشرات جميعها بدرجة كبيرة على قياس الأداء البحثى للجامعة حيث يمثل ٤٠% من الوزن النسبي لها [٩].

وقد شغلت مصر المركز ٦٥ من بين ١٢٨ بلداً للقدرة التنافسية فى العالم لعام ٢٠٠٧ [١٠] ، والمركز123 من بين ١٢٨ دولة فى التصنيفات العالمية للجامعات عام ٢٠٠٩ ، [١١] وقد جاءت في المركز ١٣١ من بين ١٤٢ دولة عام ٢٠١١ [١٢] ، ثم كانت في المركز ١٣٧ من بين ١٤٤ دولة عام ٢٠١٢ [١٣] ، إلا أنها جاءت في الترتيب ١٤٨ من ١٤٨ دولة علي مستوي العالم عام ٢٠١٣ [١٤] أي أنها في الموقع الأخير بين دول العالم مما يؤكد أن التعليم الجامعى المصري يعانى كثيراً من المعوقات التى تحول دون تحقيقه مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

وهناك من يقلل من أهمية التصنيفات العالمية للجامعات بصفة عامة، ويرى أنها موجة سياسية تُشغل بها اهتمامات حكومات وجامعات الدول النامية، وتشتت جهودها، وتستنزف أموالها، ويتساءل أى هذه التقارير أكثر موضوعية؟ وأى هذه التقارير يمكن أن تتبعه جامعاتنا، ويذهب إلى أبعد من ذلك، فيرى أن هذه التصنيفات تمثل نوعاً من التدخل الأجنبى المباشر وغير المباشر فى السياسة التعليمية للدول النامية، ليصبح نظامها التعليمى كتاباً مفتوحاً للدول المتقدمة، بالإضافة إلى كونه وسيلة لتدخل هذه الدول فى الشئون الداخلية للدول النامية، ومعرفة كل صغيرة وكبيرة ليس فقط عن نظامها التعليمى، ولكن كذلك عن نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.[١٥]

كما أن الدراسات التي أجريت علي البحث العلمي والتنمية البشرية كانت مجزأة وفردية بحيث تتناول بعداً أو أكثر ولا توجد دراسات متكاملة يقوم بها فرق بحثية كما سيتضح عند عرض الدراسات السابقة.

ولا يمكن اعتبار الجامعات مؤسسات بحثية بقدر ما تحول معظمها إلي مراكز وظيفية لمعظم الأساتذة والإداريين وحتي الدراسات العليا تعاني من إشكالية أعمق حول صلتها بالبحث العلمي.[16]

وبالنظر إلي منظومة البحث العلمي لجامعة طنطا وجد أنها تعاني قصوراً يتمثل في مجموعة من عناصر الضعف لهذه المنظومة منها " محدودية تمويل البحث العلمي من ميزانية الجامعة ، عدم مواكبة نظام إدارة البحث العلمي بالجامعة للمستويات العالمية للتميز، ضعف النشر العلمي في المجلات الدولية المحكمة ، وضعف المشاركة في مشروعات التطوير".[17]

وتسعي الدراسة إلي الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

كيف يمكن الإفادة من البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية :

١- ما ماهية البحث العلمي ؛ المفهوم والملامح ومشكلاته في مصر؟

٢- ما ماهية التنمية البشرية المستدامة في مصر؛ المفهوم والأهداف؟

٣- ما دور البحث العلمي بجامعة طنطا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمحافظة الغربية؟

أهداف الدراسة : تتمثل أهداف الدراسة في :

١- التعرف إلى ماهية البحث العلمي.

٢- الوقوف علي ماهية التنمية البشرية المستدامة وأهدافها.

٣- بيان أبرز مشكلات البحث العلمي في مصر.

٤- تفعيل العلاقة بين البحث البحث العلمي والتنمية لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.

أهمية الدراسة : تتضح أهمية الدراسة من :

- أهمية الموضوع الذي تتناوله باعتبار البحث العلمي عاملاً أساسياً في التقدم الفكري والاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- زيادة التحديات العالمية التي بدأت تواجه المجتمع منذ فترة ومن بينها الثورة العلمية والتكنولوجية والتي ارتكزت علي المعلومات وإبداعات العقل الإنساني.
- الاهتمام بالبحث العلمي ضرورة لتقدم المجتمع. ومن هنا كان سباق الدول العظمي في امتلاك أكبر قدر من المؤسسات البحثية وتخصيص أكبر ميزانية للإنفاق علي البحث العلمي.
- دراسة حالة لجامعة طنطا للوقوف علي دور البحث العلمي بجامعة طنطا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمحافظة الغربية.

منهج الدراســـة

تستعين الدراسة الحالية بالمنهج الوصفي الذي يهدف إلى دراسة الظواهر والمواقف والعلاقات كما هي موجودة، والحصول على وصف دقيق لها يساعد فى التعرف عليها وتفسير المشكلات التي تتضمنها، أو الإجابة عن الأسئلة الخاصة بها،[18] أي المنهج الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره والخروج بالاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة إلى المشكلة المطروحة للدراسة.[19]

كما تستعين بأحد أدوات المنهج الوصفي وهي دراسة الحالة ولمنهج دراسة الحالة خطوات يتبعها الباحث تتلخص فيمايلي:

١- تحديد الظاهرة أو المشكلة أو نوع السلوك المراد دراسته

٢- تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتأكد من توفر البيانات المتعلقة به

٣- اختيار العينة الممثلة للحالة التي يقوم بدراستها

٤- جمع البيانات وتسجيلها و تحليلها

٥- استخلاص النتائج ووضع التعميمات

وباستخدام الدراسة للمنهج الوصفي ، فإنها تهدف إلى الوقوف على ماهية البحث العلمي ، والتعرف إلي التنمية البشرية المستدامة ، وأبرز أهدافها ، ومن ثم بيان دور البحث العلمي في تحقيق تلك الأهداف ، ودور البحث العلمي بجامعة طنطا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمحافظة الغربية.

مصطلحات الدراسة

١-البحث العلمي

البحث العلمي دراسة متخصصة في موضوع ما باستحدام مناهج بحث معينة ، وهو وسيلة يمكن بواسطتها الوصول إلى حلّ مشكلة محددة، أو حقيقة معينة ، أو حسم الأمر في مشكلة من مشكلات المعرفة الإنسانية أو التوصل إلى بعض القوانين والنظريات أو اكتشاف حقائق جديدة والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات البيئية الحالية والمستقبلية ويتم ذلك باتباع مجموعة من الخطوات المنتظمة والمدروسة، المبنية على معلومات تجمع حول موضوع الدراسة ، وخضعت للفحص والتّدقيق والتحليل.

٢- التنمية البشرية المستدامة

التنمية البشرية المستدامة فلسفة حياتية ورؤية شاملة للعالم بكل أبعاده ومتغيراته، تهدف إلى تشكيل القدرات البشرية، وتحسين المعرفة والمهارات لدى أفراد المجتمع، تستحضر مستقبل الأجيال القادمة عند تعاملها مع الموارد والثروات الطبيعية وتحدد نصيب الأجيال الحالية، وتركز على قضايا المجتمع المختلفة من أجل تحسين نوعية الحياة.

الدراسات السابقة

هناك عديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث العلمي والتنمية المستدامة تعرضها الباحثة وفقا لترتيبها الزمني من الأحدث إلي الأقدم كما يلي :

أولاً : دراسات تتعلق بالبحث العلمي

١- دراسة ميرفت راضي(٢٠١٢)[٢٠]

هدفت الدراسة إلي التعرف علي حقيقة واقع البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ، وتوصلت الدراسة إلي وضع تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من خلال : توفير البيئات التمكينية للبحث العلمي ، نقل وتوطين المعرفة ، وتوظيف المعرفة خدمة للتنمية الإنسانية المستدامة

٢- دراسة محمد السلامات ، حابس الزبون(٢٠١٢) [٢١]

هدفت الدراسة إلي التعرف علي المشكلات التي تواجه البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف ومقترحاتهم لمواجهتها.

وأوصي الباحثان بتدريب الباحثين وتأهيلهم ، تشجيع الفرق البحثية ، وتزويد المكتبات بالدوريات والمجلات الحديثة.

٣- دراسة عبد الله الصقر(٢٠١٢) [٢٢]

هدفت الدراسة إلي تحليل واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية والتحديات التي تواجهه.

وتوصلت الدراسة إلي أن البحث العلمي لم يصل إلي المستوي المطلوب ويواجه العديد من التحديات تتمثل في قلة الإنفاق علي البحث العلمي ، وضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي وربطه باحتياجات التنمية الشاملة.

٤- دراسة مجدي أبو زيد(٢٠١٢)[٢٣]

هدفت الدراسة إلي تحديد معوقات البحث العلمي وإيجاد الحلول الملائمة لها.
وتوصلت الدراسة إلي نقص الإمكانات والوارد المالية للبحث العلمي وعدم وجود خطة بحث علمي قومية. أوصت بتشجيع الشراكة مع المؤسسات الإنتاجية لربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع

٥- دراسة Truth, Frank(٢٠١٢)[٢٤]

حددت أهم معوقات النشر العلمي في الجامعات في : الرسوم العالية للنشر العلمي، سواء ما يتعلق بالبحوث أو الكتب، وخاصة في المجلات التي لها درجة كبيرة من المصداقية ، اختلاف معايير النشر بين المجلات العلمية حتى في مجال التخصص الواحد ، وعدم فتح قنوات للتواصل والشراكة والتعاون بين الجامعات والمجلات العلمية المرموقة مما يؤدي إلى تنميط البحوث العلمية المنشورة

٦- دراسة Bastos, Flovia Vidotti, Silvana Oddona, Nanci (٢٠١١)[٢٥]

استهدفت الدراسة بحث تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على تطور نظام الاتصال العلمي، وإمكانية إتاحة الإنتاج العلمي للجامعات، وحقوق الملكية الفكرية بعد نشر هذا الإنتاج العلمي عبر الوسائط الرقمية الإلكترونية، وأشارت الدراسة إلى بعض معوقات النشر العلمي مثل: عدم اهتمام بعض الجامعات بتخزين الإنتاج العلمي للأعضاء بصورة رقمية يمكن الوصول إليها بسهولة، عدم تنظيم العلاقة بين دور النشر والمكتبات، وعدم قدرة أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الوصول الحر للبحوث.

٧- دراسة De Kemp, Arnoud Walckiers, Alexis (٢٠٠٨)[٢٦]

اهتمت الدراسة برصد تأثير التطور الاقتصادي والتقني على النشر العلمي في أوروبا ، وميزت الدراسة بين نوعين من مجلات النشر العلمي، النوع الأول المجلات الربحية، والنوع الثاني المجلات التي لا تهدف للربح، وأشارت

الدراسة إلى أن تكلفة المجلات الربحية ثلاث أضعاف المجلات التي لا تهدف للربح، وكشفت الدراسة عن وجود بعض المعوقات التي تحول دون المنافسة الفعالة في مجال النشر العلمي والتي من أهمها استراتيجيات التسعير، والتوسع في مجال النشر، وصعوبة الاندماج بين مؤسسات النشر العلمي.

٨- المؤتمر الأفريقى الثانى للبحث العلمى والتكنولجيا(٢٠٠٦)[٢٧]

ناقشت إحدي جلساته المداخل المتعددة الثقافات فى عملية زيادة الوعى العام بأهمية العلم والتكنولوجيا. وأشارت الجلسة إلى أن العلم ليس " مقصورا على أوربا "، فقد كانت هناك إسهامات هامة للحضارات الأفريقية فى تطوير العلوم والتكنولوجيا الحديثة. وينبغى على الأمم الأفريقية أن تستثمرها فى زيادة الوعى العام بشأن تنمية العلوم والتكنولوجيا فى القارة.

وناقشت جلسة أخري تمويل البحوث والتطوير فى أفريقيا والدور الذى يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الخاصة كالبنوك والمؤسسات الرأسمالية المشتركة والمستثمرين الأفراد فى تسويق منتجات البحوث وخلق الثروة. وأوصت هذه الجلسة بتأسيس شركات رأسمالية مشتركة تابعة للقطاع الخاص وصندوق للبحوث فى الدول الأعضاء الأفريقية.

وأوصي بإنشاء مجلس أفريقي للبحث العلمى والتكنولوجيا: ويمكن أن يكون منظمة تابعة للمجتمع المدنى ، تربط ربطاً شبكياً بين اللجان التوجيهية القومية، وتنظم مؤتمرات سنوية على مستوى القارة، ونشر المجلات والدوريات وتتناول أفضل الممارسات والتجارب وتشغل بوابه العلوم والتكنولوجيا الافريقية وتنشئ قاعدة بيانات للمتخصصين المحترفين فى مجال العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى.

٩- دراسة نزار قنوع وآخران (٢٠٠٥)[٢٨]

هدفت الدراسة إلي دراسة واقع البحث العلمي العربي ، ومعوقاته ، ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا.

وتوصلت الدراسة إلي غياب دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير و في تمويلها ، وانخفاض حجم الإنفاق علي البحث العلمي العربي ، وانخفاض الإنتاجية العلمية في الوطن العربي ، وغياب السياسات والاستراتيجيات العلمية الواضحة.

وأوصت الدراسة بوضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير تتلاءم مع استراتيجية التنمية المتبعة في الدول العربية ، إنشاء وزارة أو إدارة مهمتها الإشراف على عملية البحث والتطوير ، ودعم مؤسسات البحث العلمي عن طريق زيادة النسبة المخصصة من الدخل القومي للبحث العلمي وجعلها تقارب النسبة في الدول المتقدمة.

١٠- عبد الحميد فايد(٢٠٠٠)[٢٩]

هدفت الدراسة إلي التأكيد علي أهمية تسويق البحوث الجامعية كمساهمة في حل مشكلة التمويل. وتوصلت الدراسة إلي أن التسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل الكافي للجامعات ومراكز البحث العلمي مما يساعدها في تحقيق أهدافها

ثانياً : دراسات تتعلق بالتنمية المستدامة

١١- دراسة هدية عبد الحميد(٢٠١٢)[٣٠]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهود التى تقوم بها جامعات دولتى ماليزيا والفلبين فى تلبية متطلبات التنميه المستدامة ، وتوصلت الدراسة إلى بعض الأنشطة التنفيذية اللازمة لتفعيل دور الجامعات فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة وهي : توفير الرؤية العلمية الخاصة بالتنمية المستدامة ، تفعيل شراكات الجامعة مع القطاعات المجتمعية المختلفة ، والتوجيه التربوي للنظام التعليمي القائم علي الإبداع.

١٢- دراسة أيمن البيومي(٢٠١٢)[٣١]

هدفت الدراسة إلي الاستفادة من استراتيجيات تطوير التعليم العالي في بعض الجامعات الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تعتمد علي معرفة تحديات التنمية في أفريقيا وكيفية مواجهتها.

وتوصلت إلي خطة استراتيجية تطبق علي مستوي الكلية تهدف إلي اقتراح الوسائل التي تستطيع بها الكليات تحقيق تقدم سنوي في مجال التنمية المستدامة.

١٣- دراسة Melanie, Walker [٣٢](٢٠١٢)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات ومتطلبات التنمية البشرية ، وذلك في إطار إنتاج ونشر المعرفة كوظائف أساسية للجامعات. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- أن هناك ركيزتان للتنمية الواسعة هما إنتاج المعرفة واستخدام الإمكانيات. فمن جهة هناك اتجاه للتركيز على المعرفة كسلعة تسهم في التكنولوجيا والابتكار حيث رأس المال البشرى المحرك للاقتصاديات المرتكزة على المعرفة، ومن جهة أخري تبني وجهة النظر الاقتصادية التي تجمع بين استخدام المعرفة لتحقيق النمو وتوفير طريقة حياة كريمة.

ب- التأكيد على أهمية الجامعات ودورها في خدمة السوق والاقتصاد، مع ضرورة أن يكون هناك مساهمة للجامعة من خلال التعليم في بناء المجتمع في عالم يتسم بمزيد من الكرامة الإنسانية والرفاهية، وأن تساهم الجامعات في تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية.

جـ- ضرورة إعادة النظر بمنطق المناهج في الجامعات وما يترتب عليه من انتهاج نوع مختلف من التنمية ورؤية مختلفة من الأخلاق بما يخدم الإنسان ويحقق الصالح العام، الأمر الذي يسهم في نمو الاقتصاد وخلق حياة مزدهرة.

١٤- دراسة عبد الرؤف بدوي، أشرف مجاهد(٢٠١٠)[٣٣]

هدفت الدراسة إلي محاولة التوصل إلي معايير لضمان جودة التعليم العالي المصري ، وتوصلت الدراسة إلي معايير تتعلق بجودة التعليم والتعلم ، جودة السياسة التعليمية ، جودة البحث العلمي ، وجودة المشاركة المجتمعية.

١٥- دراسة ***Qablan, Ahmad*** [٣٤] (٢٠٠٥)

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجامعات الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ- ضرورة الأخذ في الاعتبار احتياجات المجتمع عند مزاولة التعليم على أن يكون في ضوء متطلبات العمل، مع وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة أسلوب التلقين بالجامعات.

ب- ينبغي على البلدان دراسة وإعادة صياغة السياسات الإنمائية، وإيجاد صلة بين التعليم والمجتمعات المحلية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في التحول نحو الاستدامة، والتحول في وجهات النظر الشعبية، والقيم، وأنماط الحياة لتلك التي تعزز الرعاية البيئية والمعيشية المستدامة.

تعليق علي الدراسات السابقة

بالنظر في الدراسات السابقة نجدها خمسة عشر دراسة منها؛ عشرة دراسات عن البحث العلمي ، وخمسة عن التنمية المستدامة ، كما أنها عبارة عن عشرة دراسات عربية ، وخمسة أجنبية.

هناك ثلاثة دراسات عن واقع البحث العلمي، وهي أرقام :(١ و٣ و٩) والدراسة الأولي تتناول واقع البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ،والدراسة الثالثة تناولته في الجامعات السعودية ، أما التاسعة فهي عن واقع البحث العلمي العربي.

أما الدراسة (٢) فهي عن مشكلات البحث العلمي ، والدراسة (٤) فهي عن معوقات البحث العلمي.

وتنشغل الدراسات أرقام (٥ و٦ و٧) بمعوقات النشر العلمي ، أما الدراستان (٨ و١٠) فعن تسويق البحوث العلمية.

والدراستان رقمي (١١ و١٣) تناولت دور الجامعة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة والدراسة رقم (١٢) تناولت استراتيجية تطوير التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة ،والدراسة رقم (١٤) بينت أن جودة التعليم العالي تتحقق بجودة البحث العلمي، والدراسة رقم (١٥) تناولت العوامل المؤثرة في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في أمريكا.

ومن ثم فهذه الدراسات لم تتناول العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة وهو ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

إجراءات الدراســـة

تعنى إجراءات الدراسة بالإجابة عن أسئلة المشكلة ، حيث تقوم الباحثة باستقصاء نتائج الدراسات المعنية بالبحث العلمي والتنمية البشرية المستدامة والتعرف إلي ماهيتهما وملامحهما وأهدافهما ، كما تسعي إلي تسليط الضوء علي مشكلات البحث العلمي في مصر لتفاديها ، ووضع آليات لدور البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة ، ومن خلال نتائج ما سبق و رؤاها الشخصية يمكنها بيان دور البحث العلمي بجامعة طنطا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمحافظة الغربية ، وذلك من خلال المحاور الأربعة الآتية :

المحور الأول : ماهية البحث العلمي ؛ المفهوم والملامح ومشكلاته في مصر

إن البحث العلمي من أهم الأولويات التي تتصارع عليها الدول المتقدمة لأن تحقيق التقدم والتنافسية بينها يعتمد علي مخرجات البحث العلمي ، وكلما نجحت الدول في توفير متطلباته كلما حققت نتائج أفضل.

ويعد الاهتمام بالبحث العلمي من الضروريات لتقدم أي مجتمع ومن هنا كان سباق الدول العظمي في امتلاك أكبر قدر من المؤسسات البحثية وتخصيص أكبر ميزانية للإنفاق علي البحث العلمي ، لذلك تشهد هذه الدول استثماراً متزايداً

في عدد من المجالات والميادين وتخصص له إمكانات مالية وتقنية وبشرية هائلة باعتباره خياراً استراتيجياً لمواجهة عدد من التحديات الكبري في بعدها المحلي والدولي.[٣٥]

والبحث العلمي من أهم أركان الجامعات وهو مقياس مستواها العلمي والأكاديمي ، والجامعة في الوقت نفسه المكان الطبيعي لإجراء البحوث وذلك لأسباب كثيرة من أهمها : وجود عدد كبير من الاختصاايين من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، وتوفر مستلزمات عديدة للبحث مثل المختبرات والامكانات والأجهزة والأدوات لإجراء القياسات الموضوعية والدقيقة ، كما توفر مصادر جمع البيانات اللازمة للبحث العلمي.[٣٦]

1- مفهوم البحث العلمي

يوجد تعريفات عديدة للبحث العلمي من أبرزها : أن البحث العلمي هو" عمل منظم يبحث عن العلاقات المتبادلة بين الظواهر والأحداث والمتغيرات المختلفة ، ويهدف إلي اكتشاف معارف جديدة والتأكد من صحتها وتحليل العلاقات بين الحقائق والمتغيرات المختلفة التي تهم الإنسان في شتي المجالات ، وهو وسيلة لتحقيق الأهداف بطرق منظمة وليس غاية في حد ذاته.[٣٧]

والبحث العلمي عبارة عن " حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات قديمة ؛ بهدف التوصل إلي نتائج جديدة ، وهذه الطرائق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه".[٣٨]

والبحث العلمي مغامرة لمعرفة جديدة توضح أخطاء الماضي أو تقدم أسلوباً جديداً للعمل وقد يتعرض للخطأ في نشاطه المجتمعي والمهم هو التعلم من هذا الخطأ لتصحيحه أو تجنبه.[٣٩]

وبذلك يعتبر البحث العلمي وسيلة لتحقيق أهداف معينة أو التوصل إلي حل لمشكلة ما أو تفنيد معرفة قديمة لتأكيدها أو بيان عدم صحتها وتقديم المعرفة

الصحيحة عن طريق تحليل علاقات بين متغيرات وحقائق مختلفة باستخدام مجموعة من من الأساليب والمناهج البحثية المختلفة وفقاً لطبيعة موضوع البحث.

ويمكن أن تحدث مراكز البحوث في الجامعات أثراً مهماً في جلب الأموال من المؤسسات والشركات الخاصة والحكومية حيث تقوم هذه المراكز بعمل الأبحاث للجهات التي تحتاج إليها خاصة من الحكومات مثل وزارة الدفاع والصحة والاقتصاد والمالية والزراعة وغيرها نظراً لتوفر الخبرات والمعامل ومراكز البحوث المتخصصة فيها.(٤٠)

ومن اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي –علي سبيل المثال– رفعت الحكومة الألمانية استثماراتها السنوية فى البحث العلمى والتطوير منذ عام ٢٠٠٥ بنحو ٣ مليارات يورو، من ٩ مليارات يورو إلى ١٢ مليار يورو عام ٢٠٠٩، وتُعد مبادرة التميز الألمانية أعلى عنصر تعليمى فى ميثاق البحث العلمى والابتكار، وتركز المبادرة على الاستثمار الكثيف فى عشر جامعات ألمانية للوصول بها إلى قمة التصنيفات العالمية للجامعات، تهدف إلى تعزيز البحث العلمى على المدى البعيد، وتحسين القدرة التنافسية الدولية، وتحقيق أفضل أداء فى الأوساط الأكاديمية والبحث العلمى.(٤١)

وفى تايوان، اُتخذت إجراءات قوية لإصلاح مرحلة التعليم العالى والجامعات، وتمثلت أهم هذه الإجراءات فى تبنى سياسات وفلسفات جديدة، ووضع الخطط والمشروعات لإصلاح الجامعات ومؤسسات التعليم العالى، فتغيرت فلسفة التعليم العالى، وظهرت صيغ جديدة من الجامعات مثل الجامعات البحثية والجامعات التكنولوجية، ووُضع هدف قومى تمثل فى تكثيف الجهود من أجل وصول جامعة واحدة – على الأقل – خلال خمس سنوات إلى مستوى جامعات النخبة فى العالم World Class Universities، وتطوير العديد من مراكز البحوث.(٤٢)

ومع بداية التوسع فى مؤسسات التعليم العالى والجامعات، ومع تبنى فلسفة التميز وتحقيق الجودة فى مؤسسات التعليم العالى والجامعى بدأت وزارة التعليم فى التوجه نحو التركيز الشديد على البحث العلمى والاهتمام بمؤسساته، وذلك من خلال إنشاء وتمويل ١٢ جامعة بحثية، وهو ما يشكل ٧.٣% من مؤسسات التعليم العالى بتايوان، بميزانية قدرها ٣٣٠ مليون دولار سنوياً، وذلك وفقاً للخطة القومية لتطوير جامعات النخبة والمراكز البحثية.(٤٣)

لقد كان إنشاء تايوان لهذا العدد الكبير من الجامعات البحثية مواكباً للتوجهات العالمية فى التركيز الكبير على البحث العلمى والتطوير، إلى جانب أن الإنتاجية البحثية الكثيفة للجامعات البحثية ستكون أحد المعايير المهمة فى تحسين رتب جامعات تايوان فى التصنيفات العالمية للجامعات.

ومؤخراً بدأت مصر تحذو حذو هذه الدول حيث تم استحداث ثلاث جامعات بحثية وهى جامعة النيل عام ٢٠٠٦ وتضم تخصصات إدارة الأعمال، هندسة الحاسبات، هندسة الالكترونيات، هندسة الانشاءات، وعلوم تكنولوجيا النانو ، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٩ كجامعة حكومية مصرية ذات شراكة يابانية أساسها البحث العلمى والتعليم المتنوع، ومقرها مدينة برج العرب بالإسكندرية وتضم عدة تخصصات هى: علم الحاسب، والهندسة الصناعية، والهندسة الكيماوية، وهندسة وعلوم المواد، والأعمال الدولية، وإدارة النظم ، وجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠١٢، وتضم تخصصات علوم وهندسة النانو، العلوم الطبيعية الحيوية، هندسة الطاقة، هندسة البيئة، هندسة الفضاء والاتصالات، وفيزياء الأرض والكون ، وتهدف الجامعات الثلاثة إلى تحقيق طفرة فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى فى مصر، والإسهام الجاد فى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمثل البحث العلمى " القيمة الحقيقية المضافة لأداء الجامعة، وتكمن قيمة الجامعة فى قيمة انتاجيتها البحثية"(٤٤) وسبب ذلك أن البحث العلمى هو الذى

ينتج المعرفة الجديدة، وهو أساس الابتكار والإبداع، وبالقدر الذى تستطيع فيه الجامعة أن تضيف معرفة جديدة وتحقق ابتكارات وإبداعات، تكون قيمتها الحقيقية فى الوسط الأكاديمى العالمى.

لقد نتج عن التصنيفات تنافساً حاداً خاصة بين جامعات القمة فى مجال البحث العلمى، وأصبحت هناك سوق تحويلية فى نجوم البحث الذين يعدون أنفسهم ليصبحوا فى أفضل المؤسسات تصنيفاً، على حين يتم الاصطياد غير الشرعى لأفضل الباحثين من المؤسسات غير المصنفة، وذلك بتقديم وسائل جذب وظروف عمل أفضل ومرتبات مغرية، ويؤدى ذلك إلى ازدهار البحث والتطوير فى مناطق بعينها بينما يتم تفريغ بعض الأماكن فى العالم من هذا المضمون(٤٥) بسبب عوزها للبنية التحتية والإمكانات المادية مع وفرة القوى البشرية.

أي أن التركيز الشديد على الانتاجية البحثية سواء من قبل الجامعات أو الجامعات البحثية أو مراكز البحوث، أدي إلي حدوث "استقطاب لألمع الباحثين والعلميين والخبراء من مختلف أرجاء العالم، وتوفير ميزات علمية ومادية مغرية لهم يصعب مقاومتها أو تجاهلها."(٤٦)

ويعد البحث العلمى أحد العوامل الأساسية لتطوير المجتمع وعلاج مشكلاته باعتباره من مهام التعليم العالي الأساسية كما يوضح الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين حيث تشير مادته الأولي إلي أن تطوير المعارف واستحداثها ونشرها عن طريق البحوث يعتبر جزءًا من مهمته في خدمة المجتمع وتشجيع البحث العلمي وتنميته في مختلف المجالات (٤٧) ، ذلك لأن البحث العلمى هو الذى ينتج المعرفة الجديدة، وهو أساس الابتكار والإبداع، وبالقدر الذى تستطيع فيه الجامعة أن تضيف معرفة جديدة وتحقق ابتكارات وإبداعات، تكون قيمتها الحقيقية فى الوسط الأكاديمى العالمى. وينبغي أن تنصب عليها جهود القائمين بالبحوث العلمية علي تلك التي تسهم في تطوير المعرفة العلمية وخدمة المجتمع وتطوره واحتياجاته الأساسية وبشكل أكثر تحديداً حاجات

سوق العمل لأن ذلك من شأنه أن يجعل مقولة أن الجامعة في خدمة المجتمع حقيقة ملموسة علي أرض الواقع.(٤٨)

والجامعات بحكم الوظائف التي تسعي لتحقيقها تعد المسئولة عن إجراء البحوث والقيام بالدراسات في جميع مجالات المعرفة حتي يتم التغيير نحو الأفضل من خلال توظيف نتائج هذه البحوث والدراسات في معالجة مشكلات المجتمع وقضاياه ، والمحافظة علي المعرفة وتنميتها وتقدمها ونقلها ، وتبني الطاقات المبدعة ، وهنا تعمل الجامعة علي تنمية الاتجاهات الإيجابية لدي أساتذتها نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها من خلال توفير المناخ العلمي للبحث.(٤٩)

2- ملامح البحث العلمي في مصر

من الملاحظ أنه " لا توجد استراتيجية طويلة المدي لدور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في التنمية الشاملة والمستدامة وعدم تبلور سياسة واضحة المعالم للبحث والتخبط في هذه السياسة ، وعدم الاستقرار عليها وتبدلها مع تبدل وزير التعليم".(٥٠)

ويشهد الواقع أن مؤسسات التعليم الجامعي – في البلدان العربية ومنها مصر – لا تعطي اهتماماً كبيراً للبحوث الأساسية أو التطبيقية رغم التوسع النسبي في عدد الجامعات ؛ لأن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات تعليم أكثر منها مؤسسات بحث أو خدمة اجتماعية ، والبحوث التي تجري في الجامعات لم تسهم كثيراً في عملية التنمية العربية.(٥١)

ويلاحظ غياب منظومة فاعلة للبحث العلمي بالجامعات المصرية ، وضمور المراكز البحثية التخصصية مما أدي بدوره إلي ترهل رأس المال البشري.(٥٢) هذا بالإضافة إلي ضعف الأبحاث العلمية التى تتم فى إطار الجامعات وعدم قدرتها على التأثير بصورة فعالة فى الأداء الاقتصادى مع تراجع جدوى تلك الأبحاث على المستوى التطبيقى.(٥٣)

كما يلاحظ غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة ، وضعف مساهمة القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى ، واستنزاف العملية التدريسية لطاقات الأستاذ الجامعى البحثية.(٥٤).

إن علاقة المعرفة ببيئة المجتمع وثقافته وتراثه ليست علاقة أحادية ، بل هى علاقة جدلية وتفاعلية متعددة الأبعاد ، فالمعرفة تؤدى دور المساعد القوى للتنمية و لتحسين نوعية الحياة وبذلك ينعكس أى تطور إيجابى فى الأداء المعرفى على مجمل الأداء التنموى فى المجتمع ، أى أن حال الأداء المعرفى دال على حال الأداء التنموى،(٥٥) ويتأثر أداء عضو هيئة التدريس بباقى مكونات منظومة التعليم الجامعى ويؤثر فيها وترتبط جودته طردياً بالمستوى الاكاديمى والمهنى والبحثى والثقافى لعضو هيئة التدريس.(٥٦)

ويمكن أن تتحقق الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية بما تحمله من أفكار واختراعات تسهم في حل مشكلات الإنتاج العلمي أو تطويره ورفع كفاءته ، وتخفيض إنتاج السلع وتحسين الجودة ، وهذا بالطبع يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية التجارية.(٥٧)

والجامعة لا يمكن أن تسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي نحو الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية في قطاعات الصناعة والزراعة والأسماك وتوليد الطاقة ، وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات للاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل والنشاط التنموي.(٥٨)

وفي ضوء هذا الطرح تؤكد الباحثة مدي افتقار البحث العلمي في الجامعات المصرية إلي التمويل الملائم وتفعيل مجالات وأهداف المراكز البحثية بما يتلاءم مع تحقيق إحدي وظائف الجامعة وهي تنمية المجتمع وخدمة البيئة ، وإلا فإن مراكز البحوث تبقي روتينية في أدائها بما يتعارض مع إرادة التطوير المأمول لدور الجامعة في العصر الحديث.

كما تؤكد الباحثة علي ضرورة أداء علماء المراكز البحثية وتزويدهم بتائج البحوث في الجامعات الرائدة ، ضماناً لعدم هجرة هذه العقول وتركهم مراكز البحوث بالجامعات المصرية.

٣- مشكلات البحث العلمي في مصر

تعد الجامعة رمزاً للقيادة الفكرية في المجتمع ، ومنبعاً للفكر الواعي المستنير ، ومكاناً للحوار الموضوعي الناقد ، ودليلاً للأصالة والمعاصرة ، ومصدراً للإبداع والتجديد ، وهي المنوط بها حمل لواء الإصلاح والتقدم والتغيير ولهذا كان الاهتمام بالتعليم الجامعي أمراً مهماً.

والبحث العلمي أحد الوظائف الرئيسة للتعليم الجامعي إلى جانب وظيفتي التعليم وخدمة المجتمع وهو من أبرز الموضوعات التي اهتم بها مخططوا السياسات التعليمية والتنموية في شتى دول العالم لما له من دور في الإسراع بتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية وما له من أثر في تقدم الأمم ورقيها.

ويعتبر البحث العلمي ضرورة حياتية في وقتنا الحاضر لِما له من دور في التقدم والتنمية، ذلك لأنهما مرهونان بالاستخدام الأمْثل للموارد البشرية والمادية المُتاحة بالاعتماد على الدراسات العلمية الدقيقة، وبمقارنة واقع البحث العلمي في الدول المتقدِّمة بنظيره في مصر نجد هوة عُميقَة بينهما؛ إذ أن هذا البحث في مصر متواضعٌ ويوجه إلي غايات الترقية بشكل أساسي ، ولا يرقى إلى تحقيق مُتطلّبات التنمية ، وتقديم الحلول اللازمة لمشكلات المجتمع وأزماته. وليس مؤهّلاً لإفراز جيل من العلماء لإنتاج أفكار ونظريات وتِقانة متطورة، تضْمَن له الإسهام الفاعل في كل الميادين.

ويمكن أن يتضح ذلك من خلال الوقوف علي أهدافه ، تمويله، والقوي البشرية القائمة عليه كما يلي :

١- الأهداف

إن البحث العلمي في الجامعات المصرية رغم أهميته ودوره في التنمية إلا أنه لا يواكب التقدم السريع ولايحقق متطلبات التنمية التي يحتاجها المجتمع المصري حيث أن هناك قصوراً في إنتاجية أعضاء هيئة التدريس كما أن هناك قصوراً كبيراً في مجال تمويل البحث العلمي من قبل الجامعات التي من المفترض أن تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها له باعتباره أحد الوظائف الرئيسة التي تقوم بها إلى جانب وظيفتي التعليم وخدمة المجتمع.

ويعاني البحث العلمي في الدول العربية ومنها مصر من بعض المشكلات منها ؛ عدم وضوح الهدف من البحث العلمي ، وعدم وضوح العلاقة بين البحث العلمي وقطاعاته الانتاجية والخدمات البحثية،(٥٩) وعدم وجود خطة بحث علمي قومية،(٦٠) كما " لا تتوفر ميزانيات كافية لإجراء البحوث العلمية المتطورة وكذلك عدم توافر مكافآت مجزية للباحثين وأساتذة الجامعة مما يجعلهم يسعون إلي المكان الذي يحقق لهم إمكانية البحث العلمي بحرية"،(٦١) وكذلك غياب التنسيق بين الباحثين علي مستوي الجامعات والكليات ؛ فعديد من المؤتمرات الدولية أو المحلية تعقد وفي النهاية لا يوجد عائد منها بل قد تعقد نفس المؤتمرات في نفس العام أو في نفس الوقت علي مستوي الجامعات وتناقش مشكلة واحدة.(٦٢)

ومن الملاحظ عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية وعدم إهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب وبحوث،(٦٣) كذلك عدم الاهتمام بفتح قنوات للتواصل والشراكة والتعاون بين الجامعات والمجلات العلمية المرموقة لنشر البحوث مما يؤدي إلى تنميط البحوث العلمية المنشورة،(٦٤) خاصة أن أغلب المجلات العلمية العربية غير معتمدة دولياً، وربما لا قيمة لها خارج حدود الوطن، وتعاني من الانعزال العالمي.(٦٥)

٢- التمويل

إن واقع البحث العلمي في مصر بحاجة ماسة إلي التطوير والتغيير في جميع أبعاده وخاصة ما يتعلق بجانب التمويل " ففي مجال تمويل البحث العلمي الذي يعد من أهم المدخلات التي يعتمد عليها البحث العلمي بل أنه يعتبر العامل الرئيس لتطوير العملية البحثية في كل المراكز المتخصصة سواء كانت حكومية أو خاصة فهو يعاني من قصور من قبل الجامعات ، وكذلك ضعف الحوافز المادية للبحث العلمي"،[٦٦] رغم تعدد مصادر التمويل ومنها :

١- الأموال التي ترصدها الدولة باسم البحث العلمي وتوزع على الجامعات – صندوق البحوث- والمؤسسات حسب حاجاتها وحسب مشاريعها ذات الفائدة في خطط التنمية.

٢- الأموال التي ترصدها الوزارات للبحث العلمي وذلك في مختبراتها الخاصة أو في البحوث المشتركة بين الوزارات والجامعات.

٣- الأموال التي ترصدها الشركات في القطاعين العام والخاص لمواجهة المشكلات المتعلقة بطبيعة عملها وذلك إما في مختبراتها أو في مختبرات الجامعات.

٤- الأموال التي تقدمها المؤسسات الوقفية للبحث العلمي.

٥- الأموال التي تقدمها المنظمات الدولية والهيئات.

٦- مساهمات رجال الأعمال والمستثمرين.

وقد أكدت إحدي الدراسات أن نقص الامكانات والموارد المالية للبحث العلمي من معوقات البحث العلمي في مصر والتي تتطلب حلولاً مناسبة لمواجهتها، [٦٧] بالإضافة إلي تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي، ونقص الإمكانات البشرية والمادية، وغياب السياسات الواضحة التي يمكن أن تعزز مسيرة البحث العلمي.[٦٨]

ويرجع الوضع المتدنى فى البحث العلمى فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة إلى انخفاض الإنفاق على البحث العلمى فى هذه الدول ، وهو ما يمكن

التعرف عليه من خلال مقارنة بين مجموعتى الدول المتقدمة والنامية من حيث الإنفاق على البحث العلمى؛ فتخصص الدول المتقدمة الكثير من الأموال للبحث العلمى، ولا تكتفى بذلك بل تحاول استقطاب العديد من الباحثين من جميع أنحاء العالم بتوفير الحوافز المادية والبحثية والمناخ العلمى الملائم للأداء المتميز للبحث العلمى، فى حين تخصص الدول النامية القليل من الأموال للبحث العلمى.(٦٩)

وبمقارنة البحث العلمى فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة يتضح أن الباحث فى الدول الغربية يتوافر لديه الإمكانات التى تؤهله مقارنة بما هو عليه فى الدول النامية، إذ تفتقر معظم الدول النامية إلى مراكز البحث والتدريب وتكنولوجيا المعلومات، ووفقاً لإحصاءات مراكز البحوث فى العالم العربى ومعظمها فى الجامعات يبلغ نحو (٦٠٠) مركزاً فقط، مقارنة بنحو (١٥٠٠) مركزاً فى فرنسا وحدها ويبلغ عدد الباحثين العرب نحو (١٩) ألـــف مقارنة بنحو (٣١) ألف باحث فى فرنسا ونحو (٤٠٠) ألف فى أمريكا.(٧٠)

وقد بينت إحدي الدراسات أن العقبات والمشكلات الموجودة في سبيل تمويل الأبحاث من أبرز معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية،(٧١) وكذلك ضعف المرصود من الأموال للإنفاق على البحث العلمي.(٧٢)

ومما يزيد من أزمة البحث العلمى فى الدول النامية ، ومنها مصر: استنزاف الكفاءات حيث يختص سوق العمل العالمى بالكفاءات العالية فقط، مما يزيد من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى مراكز البحث والتطور فى الدول المتقدمة، وهو ما يؤدى إلى زيادة تردى منظومة اكتساب المعرفة فى الدول النامية ، وإحكام قبضة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات على حقوق الملكية الفكرية وفقاً لنظام التجارة العالمى الجديد.(٧٣)

وتشير إحصاءات الإنفاق على البحث العلمى فى كل من الدول المتقدمة والنامية إلى أن إنفاق الدول المتقدمة يبلغ نحو (٣,٥%) من الناتج القومى

الإجمالى بينما يبلغ فى الدول النامية وخاصة الدول العربية نحو (٠,١١٦%) من الناتج القومى وهو لا يعد إنفاقاً فى حين تقدر خسارة الوطن العربى من هجرة كفاءاتها نحو (٢٠٠) مليار دولار، **كما** تخصص الجامعات فى الوطن العربى نحو (١%) من ميزانيتها للبحث العلمى، فى حين تخصص الجامعات الأمريكية كل على حدة نحو (٤٠%) من ميزانيتها للبحث العلمى،[٧٤]
هذا بالإضافة إلي ضعف وتدهور الإنتاج العلمى والبحث فى البلدان المصدرة (مصر) للكفاءات مقارنة بالإنتاج العلمى لكفاءات مصر المهاجرة إلى الدول الصناعية المتقدمة.[٧٥]

ويمثل الإنفاق علي البحث العلمي في مصر (٠,٢%) من إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخري حيث وصلت علي سبيل المثال إلي (٤,٥%) في إسرائيل، (٣,١%) في اليابان ،(٢,٧%) في الولايات المتحدة الأمريكية،[٧٦] أي أن ما تنفقه إسرائيل يمثل ثلاثة وعشرين ضعفاً لما تنفقه مصر ، وهذا يوضح قصوراً كبيراً في تمويل البحث العلمي في مصر ، ولا غرابة في ذلك إذا ما عرفنا أن" الإنفاق علي التعليم يمثل (٣,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من ٢٠١٠- ٢٠١٥ .[٧٧]

ولقد أدت قلة الإنفاق على البحث العلمى إلى تزايد هجرة العقول والكفاءات العلمية من مصر،[٧٨] والتي تمثل خسارة مزدوجة ؛ الأولي الإنفاق علي هذه الكفاءات في تعليم مرتفع الكلفة ، والثانية المكاسب التي ضاعت علي المجتمع لعدم الاستفادة من هذه الكفاءات.

٣- الموارد البشرية

في ضوء التحول إلى عصر المعرفة زادت أهمية العنصر البشرى كميزة تنافسية للجامعات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال القدرة على تقديم منتج متميز، وامتلاك تكنولوجيا متطورة خلال فترات زمنية متقاربة لأن دورة حياة المنتج أصبحت قصيرة جداً ، والأسواق أصبحت مفتوحة وبلا حدود نتيجة عولمة

السوق وأصبح التنافس في جميع المجالات وعلي رأسها التنافس من خلال رأس المال الفكري،ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ومن قبله توافر الموارد البشرية القادرة على الإبداع والتجديد والابتكار.

وإن كان ذلك لن يتحقق بالشكل المرغوب لاقتصار هدف غالبية أعضاء هيئة التدريس من وراء بحوثهم العلمية علي الترقية للدرجة الأعلي ، وليس من أجل النهوض بالمجتمع أوبالبحث العلمي.(٧٩)

وتزداد أهمية المورد البشري في مجال تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة في البلاد المستوردة للتكنولوجيا بدرجة أكبر من أهميته في البلاد المصنعة للتكنولوجيا، فمما لاشك فيه أن للتكنولوجيا جانباً اجتماعياً وثقافياً لا يمكن تجاهله ؛ فالتكنولوجيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد الاجتماعي والثقافي لبلد معين ، ففي ثقافة لا تقدر قيمة الوقت مثلاً لن يجدي استخدام التكنولوجيا التي توفر الوقت، وفي النهاية فإن التكنولوجيا تجعل الأشياء ممكنة، أما الإنسان فهو الذي يجعل الأشياء تحدث وبذلك فالموارد البشرية المتميزة هي القادرة على تخفيض تكاليف التكنولوجيا المستوردة.

إن الجامعات يجب أن تسعى جاهدة إلى تعظيم الاستفادة من مواردها البشرية وذلك لأن السعي وراء شراء التكنولوجيات الحديثة العصرية لن يضمن بمفرده القدرة على مواجهة متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين ، ولكن ذلك يمكن لها من خلال إدارة رأس المال الفكري إدارة جيدة تسعي جاهدة لخلق مناخ العمل الذي يؤكد على أهمية التغيير والتطور كأحد قيم العمل الهامة، وخلق نظم الحوافز التي تشجع على الابتكار والتجديد ويمكن أن يكون للبحث العلمي دوراً هاماً في ذلك.

وتعتبر التنمية البشرية بمثابة تنمية القدرات الإبداعية للإنسان من حيث ؛ تفجير الطاقات الكامنة وتوظيفها كما أن التنمية البشرية تعتبر أكثر فعالية من تنمية الموارد المادية التى لا يمكن أن يؤتى ثماره دون تفاعله مع الموارد

البشرية، ولذلك فإن هجرة الكفاءات تؤدى إلى نقص فى الكفاءات التي تتطلبها عملية النمو، مما يؤدى إلى تخلف الأجهزة والمؤسسات التى تقوم على استيعاب الكفاءات، ويساهم فى تعميق أسباب هجرة تلك الكفاءات مع زيادة معدلاتها، وهذا يؤكد الأثر السلبي لهجرة الكفاءات على كل من تخطيط التنمية والتنمية البشرية.(٨٠)

إلا أن الملاحظ عدم توفر البيئة المناسبة للبحث والانتاج العلمي، وفقدان روح التعاون والأسلوب الجماعي في البحث العلمي،(٨١) وضعف مصادر الدخل للباحثين مما يدفعهم إلي الهجرة أو السفر إلي الجامعات الأجنبية أو العربية مما يفقد الجامعات مواردها البشرية.(٨٢)

وخسارة الجامعات لمواردها البشرية بهجرة العقول المفكرة منها ، قد يرجع إلي عدة عوامل منها :

أ- **العامل الاقتصادي:** إن الإنسان عندما يقرر الهجرة، لا شك أن العامل الاقتصادي سيكون على رأس الأولويات، فعلى سبيل المثال، الأجور المتدنية لأساتذة الجامعات والعاملين بقطاع البحث العلمي، وكذلك نقص الحوافز وما يترتب عليه من قصور المستوي المعيشي الملائم فتكون النتيجة، اتخاذ قرار الهجرة.

ب- **العامل الاجتماعي:** ولاشك أن المواطن المصري غير مهتم عادة بالبحث لأنه منشغل بتحصيل لقمة العيش، إضافة إلي فقر البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية وعدم تشجيعها للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية وغياب دور المراكز والهيئات والمؤسسات التي ترعى البحث الاجتماعي.(٨٣)

جـ- **الافتقار إلى وسائل البحث العلمي : حيث** تعاني أغلب المؤسسات العلمية في مصر من افتقار دائم إلي توفير وسائل البحث العلمي كالأدوات اللازمة لإجراء التجارب، وافتقار المكتبات إلى الكتاب الجيد الجديد الذي يساير الحركة العلمية في العالم إضافة إلى غياب مؤسسات تتبنى الأفكار الجديدة من حيث

الإنفاق، بل هي في الغالب تكون مراكز تابعة للدولة، ويقودها أشخاص غير مؤهلين.

والملاحظ أن للهجرة عوامل عدة يمكن حصرها في :

- النواحي الاقتصادية، أو نقص الإمكانات العلمية والبحثية، أو الرغبة في العيش في مجتمع أكثر حرية، حيت تضمن الحرية للأفراد.

- بطء التغير في المجتمع المصري، حيت يعاني من تخلف في مختلف المجالات.

ويترتب عليها خسائر منها:

أ- لا تتمكن الدولة من جني ثمار جهدها في إعداد الكوادر البشرية، في عمليتي التعليم والتدريب.

ب- تقلص الأيدي العاملة الفنية الماهرة القادرة على الإدارة والتخطيط والإبداع، ومن ثم الإنتاج.

جـ- الخسائر المادية الكبرى بسبب هجرة المفكرين والباحثين بعد ما ينفق عليهم إلي الدول المستقبلة، وهي عادة دول غنية يصلها المختصون في مرحلة الإنتاج، دون أن تنفق شيئاً علي عملية تأهيلهم وتدريبهم، فينتقل هؤلاء إلى سوق العمل مباشرة بمجرد وصولهم.

د- ارتفاع عدد المخترعين في الدول المستقبلة فالمهاجر لديه إحساس بالتميز والقدرة مما يدفعه إلى المثابرة على البحث كي يثبت ذاته.

ولاشك أن مصر تفقد الكثير من الموارد والثروات بسبب هجرة أبنائها، مما يعوق عملية التنمية فيها، فالعالم والمثقف يكلف البلاد كثيرا دونما مردود أو عائد تجنيه بلده ، وتزداد المشكلة بإقبال الشباب المصري علي الهجرة حيث يرغب خمس الشباب في الهجرة إلي الخارج ، وتزداد هذه النسبة لتصل إلي (٢٨,٥%) بين الذكور ، وتنخفض لتصل إلي (٦%) بين الإناث،[٨٤] وقد كانت " قلة الدخل في مصر ، وسوء الأحوال المعيشية من أهم الأسباب التي تدفع

الشباب إلي ترك مصر ، وهذا ما ظهر بنسبة (٨٦,٢%) من إجمالي الأسباب الدافعة لهجرة الشباب من وجهة نظر (٦٤,٥%) من الذكور ، ونحو (٥٤,٣%) من الإناث.[٨٥]

ولكي تتم الاستفادة المجتمعية من البحوث العلمية ينبغي تطوير البحوث في ضوء التنمية المستدامة بزيادة قدرات الباحثين ومستخدمي التكنولوجيا ومراعاة المستوي التغليمي للسكان والبنية التحتية والقيم الاجتماعية.[٨٦]

المحور الثاني : التنمية البشرية المستدامة

تسعي التنمية البشرية المستدامة إلي تكوين الإنسان الواعي القادر علي فهم مشكلات مجتمعه ومواجهتها بكل الطرق الممكنة حتي يستطيع التغلب علي معوقات التنمية ومن ثم تحقيق التقدم والرقي.

ولن تأتي مسارات التنمية البشرية علي الصعيد الوطني بالنتائج المنشودة ولن تحقق الاستدامة ما لم يشارك الأفراد مشاركة حقيقية في الأحداث والإجراءات التي تؤثر علي حياتهم، [٨٧] لأن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا من خلال الإنسان الواعي بأهمية التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل ويمكن أن يتم ذلك من خلال نشر الوعي بين أفراد المجتمع للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة في العقد الأخير من القرن الماضي وبناءً علي ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها كإشباع الحاجات الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتكوين رأس المال البشري ، ورفع مستوي المعيشة أوتحسين نوعية الحياة.[٨٨]

لقد شغلت التنمية المستدامة مكان الصدارة في قضايا التنمية البشرية ، حيث بات واضحاً أن برامج التنمية المستدامة في سبيلها لأن تصبح علماً اجتماعياً جديداً له بنيته الفكرية ومنطقه الخاص وهدفه المتمثل في تنمية قدرات ومهارات الأفراد

والمنظمات والمجتمع واستثمارها وفق معايير الكفاية والفاعلية والاستمرارية.[٨٩] لذا بات من الضروري الوقوف علي أهداف التنمية البشرية المستدامة والعمل علي تحقيقها ، وستحاول الباحثة ذلك في المحور التالي من خلال تحديد مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، وعرض لأهدافها.

١- مفهوم التنمية البشرية المستدامة

تعرف التنمية البشرية المستدامة بأنها عملية توسيع لخيارات الناس، ومن حيث المبدأ ، يمكن أن تكون هذه الخيارات مطلقة، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية هي: أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.[٩٠]

كما تعرف بأنها مفهوم متعدد الأبعاد يتضمن عملية توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي، الذى يستخدم بأكثردرجة ممكنة من العدالة، لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الاجيال المستقبيلة للخطر، وبذلك فهى تمثل انتقالة من تنمية شاملة محدودة واضحة الأهداف، ومتسلسلة الخطى إلي تنمية بشرية (ذات صفات توزيعية للمنافع).[٩١]

كما يقصد بالتنمية البشرية المستدامة تلك التنمية الشاملة التى تتضمن جمع ثلاثة عناصر ؛ أولها "من حيث المضمون": فهى تنمية للبشر، أى تنمية طاقات البشر وقدراتهم والارتقاء بمستوى تعليمهم وصحتهم وقدرتهم على العطاء.

ثانيها "من حيث الوسيلة": فهى تنمية بالبشر، وذلك باعتبار البشر عنصراً من عناصر الإنتاج، بل العنصر الأهم والثروة الحقيقية.

ثالثها "من حيث الناتج": فهى تنمية من أجل البشر، وذلك باعتبار الهدف النهائى للتنمية هو رفاهية البشر وسعادتهم، وليس نمو حجم الناتج القومى فقط.[٩٢]

وتتطلب التنمية البشرية المستدامة النظر إلى الإنسان باعتباره هدفاً في حد ذاته لأنه محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها ،

فهدف التنمية تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته العلمية والفكرية ، فالمصدر الحقيقي لثروة أية أمة يتمثل في بناء القوى البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً ومعرفياً. لذا أصبحت تنمية الموارد البشرية العنصر الفاعل في تمكين الدول من المنافسة العالمية، وتغيرت النظرة إلى تنمية الموارد البشرية من مجرد إجراءات لتنفيذ سياسات ما إلى كونها استراتيجية مرتبطة بالتنمية المستدامة.

ويشير مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلي عملية التحول من التركيز على الموارد المادية إلى التركيز على رأس المال البشرى، والتوجه الجديد للتنمية البشرية المستدامة يضع الأفراد فى بؤرة عملية التنمية، وأصبح هدف التنمية البشرية المستدامة هو تفعيل القدرات البشرية وتوسيع خيارات البشر، حيث يولد التنمية البشرية البيئة التى يشعر فيها الفرد بالأمان، وبحريته وكرامته كإنسان.(٩٣)

كما ترتبط التنمية البشرية بالتعليم والتدريب، والإفادة من الامكانات البشرية فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى، فالنظر فى التنمية البشرية بصفة عامة يكون من خلال محددات أو مؤشرات تتعلق بالسكان وقوة العمل، والاقتصاد، ونوعية الحياة والتعليم.(٩٤)

و يتجاوز مفهوم التنمية البشرية إشكالية الإنسان الفرد، لينظر إلى الإنسان من خلال التنظيم المجتمعى وعملية التنمية، على أنه كائن مؤثر، فعال ومتفاعل مع النظم والمؤسسات، وفى علاقاته الاجتماعية، من أجل تنمية طاقاته وإمكاناته وتوظيفها فى توفير الرخاء له ولغيره من البشر.(٩٥)

وتتطلب التنمية المستدامة مواطنين فاعلين نشطين واسعي الاطلاع ، وصانعي قرار ، ومثقفين ، وقادرين علي أخذ القرارات الصائبة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المركبة ، والمترابطة التي تواجهها المجتمعات.(٩٦)

وهناك حاجة ماسة لتبني تصور واضح لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة علي مستوي الخدمات التعليمية والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل.(٩٧)

ويجب أن يعطي للتعليم الاهتمام الكافي باعتباره العامل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة ، وقد جعلت الأمم المتحدة العقد من ٢٠٠٥-٢٠١٤ للتعليم من أجل التنمية المستدامة بحيث يتاح في هذا العقد الفرصة لكل فرد للاستفادة من التعليم الجيد من قيم وسلوك وأساليب حياة ، وبذلك يتمثل الهدف العام للعقد في دمج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها في كافة جوانب التعليم.(٩٨)

ويعتبر التعليم مفتاح تحقيق القدرة التنافسية ، وهذا يعلي من شأن الأفراد الأكثر تعلماً ، ومن ثم فلكي تصبح أي دولة قادرة علي المنافسة ينبغي أن يكون نظامها التعليمي قادراً علي إنتاج أوسع نطاق من قاعدة رأس المال البشري من خلال إعداد مزيد من الأفراد ذو مستوي أرقي من التعليم.(٩٩)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل التعليم المصري في صورته الحالية استطاع أن يستوعب ما طرحته الأمم المتحدة بحيث يتاح لكل فرد الاستفادة من التعليم الجيد وتحسين القيم والسلوك وأساليب الحياة ؟

أغلب الظن أن التعليم الآن لم يستطع أن يواكب تلك القدرة التنافسية ؛ فالطريق ما زال طويلاً.

٢- أهداف التنمية البشرية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلي تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للحاضر بدون مساومة علي قدرة الكوكب لتزويد حاجات الأجيال القادمة لأنها تتضمن السعي لتحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ علي البيئة وحمايتها ، ومن

هنا فالتنمية المستدامة تعني ضمان نوعية أفضل من الحياة لكل شخص الآن وللأجيال القادمة.(١٠٠)

إن للتنمية البشرية أهدافها المحددة، وهذه الأهداف والغايات قد كرست التزاماً، بمكافحة الجوع والفقر، وتعميم التعليم الأساسي، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الفيروسات، وضمان الاستدامة البيئية، وبناء الشراكات العالمية من أجل التنمية ؛ فالتنمية البشرية هي إطار أوسع يشمل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، لكنه لا يقتصر عليها بل يشمل أيضاً مبادئ أساسية مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة في رسم مسارات التغيير. ويجب أن تكون هي ذاتها هدفاً عاماً ومحوراً رئيساً لعملية التنمية. ومن ثم تسعي التنمية إلي تحقيق ما يلي :

١- توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته ، بمعني تحقيق الإنسان لذاتيته بمختلف مقوماتها وخصائصها، أي ترقية الإنسان في المجتمع بتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لمواطن، وتيسير كافة الخدمات اللازمة للنهوض بمستوى المعيشة ، ويعني ذلك بناء انسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التى تحدث حوله بشكل ايجابى وفعال، ومساعدته على التفكير بشكل ايجابى وتغيير نظرته للحياة من حوله، وإيجاد مجالات متعددة للدخل وقنوات للمشروعات التنموية.

2- إشباع حاجات الإنسان المادية واللامادية، وتوفير الظروف المجتمعية التي تحقق له الاستمتاع بالحياة بما عرف باسم حقوق الإنسان، والهدف من ذلك تجنب الفرد ويلات الفقر والمرض والجهل والتهميش الاجتماعي، وتمكينه من الاستمتاع بالأمن على حياته وحاضره ومستقبله، وتوفير فرص المشاركة ومجالاتها في مسيرة مجتمعية، تعبيراً وقراراً وتوجيهاً وفعلاً. (١٠١)

٣- الاعتماد على العلم والتخطيط العلمي في المجالات المختلفة، الإنتاجية، والاستهلاكية، والخدمية، خصوصاً تنمية الموارد البشرية، والتركيز على التعليم،

والتدريب، والاعلام،[١٠٢] والمشاركة لتحقيق العدالة النسبية في الفرص الاجتماعية بين الريف والحضر، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية فالعدالة قيمة وغاية، وضمان لتحريك الوعى والمشاركة والالتحام بالمصلحة العامة ومحاولة اثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقى ومؤثر يعبر فيها الفرد عن نفسه ويتولد شئ من الارتياح بينه وبين أسرته وأصدقائه وزملائه وإيجاد مؤسسات تساعد على تمكين أفراد المجتمع.

٤- بناء الإنسان المصري المثقف الواعي المدرك لأهميه الوقت في تقدم الحياة البشرية وكيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف للرقي بحياته وتحقيق مكانة متميزة داخل مجتمعه، عن طريق " الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتشجيع المساواة بين الجنسيين في العمل والحقوق، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال".[١٠٣]

٥- مكافحة الأمراض والفيروسات، وضمان استمرارية البيئة، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، [١٠٤]ولكي تحقق البلدان النامية هذه الأهداف، يجب تعجيل خُطى النمو الاقتصادي بها.[١٠٥]

٦- الوصول إلى الكفاءة المؤسسية، وتوجيه استثمارات القطاع الخاص واستخدام التكنولوجيا بصورة لا تحدث تلوثاً مما يساعد فى الحفاظ على الظروف البيئية، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من خلال الالتزام بالبعد البيئي في التخطيط واتخاذ القرارات المختلفة، وارتفاع مستوى دخل الفرد،[١٠٦]وزيادة النمو الاقتصادى والاجتماعى وعدم استنفاذ الموارد.

٧- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن أهداف التنمية البشرية يمكن أن تنحصر في :

أ- تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.

ب- استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج – سلعاً وخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

جـ- مستوى الرفاه البشري المحقق، في إطار ثراء المفهوم المبين، فالتنمية حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركةالإيجابية للأهالي، أو من خلال مبادرة المجتمع المحلي نفسه، وإذا لم تتيسر هذه المبادرة فإن هذه الحركة تستخدم الأساليب التي توقظ وتثير هذه المبادرة ضماناً للحصول على استجابة جماعية وفعالة للحركة.(١٠٧)

المحور الثالث : دور البحث العلمي بجامعة طنطا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمحافظة الغربية

يمكن الوقوف علي دور البحث العلمي بجامعة طنطا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة بمحافظة الغربية من خلال المؤشرات التالية :

١-عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا

بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا ٣٢١٨ عضوا ، وعدد ١٥٥٩ من المعيدين والمدرسين المساعدين في كليات الجامعة عام ٢٠١٥ (١٠٨).

٢-عدد الباحثين بجامعة طنطا

بلغ عدد الباحثين بجامعة طنطا ٣٦٤٧ باحثاً عام ٢٠١٣ أي يمثلون ٥% من إجمالي عدد الباحثين بالجامعات الحكومية والبالغ عددهم ٧٢٩١٤ باحثاً.

كما تحتل جامعة طنطا المرتبة الثامنة بين جامعات مصر من حيث عدد الباحثين.(١٠٩)

٣-عدد الطلاب المقيدين بدرجتي الماجستير والدكتوراه بجامعة طنطا من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٥(١١٠)

زاد عدد الطلاب المقيدين بدرجتي الماجستير والدكتوراه بجامعة طنطا من ١٨٢٨ عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ إلي ٨٣٢٧ طالباً عام ٢٠١٢-٢٠١٣ ، إلا أنه انخفض إلي ٤٨٠٠ عام ٢٠١٣ -٢٠١٥ .

وكان أكبر عدد من طلاب الماجستير والدكتوراه مقيدين في كلية الطب وبلغ ٧٢٨٨ يليها كلية التربية إذ كان ٤٦٤٢ ، ثم كلية العلوم حيث كان ٢٧٤٣ طالباً ، بينما أقل الأعداد كانت في كلية التربية النوعية وعددهم ٤١٧ طالباً ، ثم كلية التجارة ٤٩٧ طالباً.

وقد تضاعف عدد الطلاب الحاصلين علي درجات الدبلومات والماجستير والدكتوراه من ٤١٩٩ عام ٢٠٠٩ -٢٠١٠ إلي ٩١١١ عام ٢٠١٣ – ٢٠١٥[١١١]

٤-عدد المشروعات البحثية الممولة من صندوق البحوث بجامعة طنطا[١١٢]

بلغ عدد المشروعات البحثية الممولة من صندوق البحوث بجامعة طنطا ٨٣ مشروعاً بحثياً منهم ٣٩ مشروعاً في الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٢ ، ٤٤ مشروعاً في الفترة من ٢٠١٢ -٢٠١٤ أي زادت نسبة المشروعات البحثية من ٤٦.٩ % عام ٢٠١٠ -٢٠١٢ إلي ٥٣% عام ٢٠١٢ -٢٠١٤ .

كما يلاحظ زيادة عدد المشروعات في بعض المجالات مثل : المياة ، الفيروسات الكبدية ، وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية.

وقد استحدثت مشروعات في بعض المجالات مثل : الخلايا الجزعية ، الطاقة المتجددة ، والاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية.

إلا أن هناك بعض المجالات نقص فيها عدد المشروعات مثل : علوم وهندسة المواد ، العلوم الهندسية ن وكذلك التعليم والتنشئة الاجتماعية ، كما اختفت المشروعات في مجالي الصحة العامة وعلوم البيئة مما يعتبر نقطة قصور لأن هذه المجالات تعتبر ضرورة حيوية حتي تتحقق التنمية المستدامة بمحافظة الغربية.

٥-عدد جوائز جامعة طنطا[١١٣]

بلغ عدد جوائز جامعة طنطا خمسة وأربعون جائزة في الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، وقد ارتفع عدد جوائز الجامعة – ما بين جوائز تشجيعية ، تقديرية ، تميز جامعي ، وأفضل أداء مؤسسي – من تسعة جوائز عام ٢٠١٠ بنسبة ٠.٢% إلي إحدي عشر جائزة عام ٢٠١٤ بنسبة ٢.٤%.

٦-عدد البعثات والاتفاقيات بجامعة طنطا[١١٤]

بلغ عدد المبعوثين ١١٨ مبعوثاً في الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٤ بحيث تضاعف عددهم من ١٣ عام ٢٠١٠ بنسبة ١١% من إجمالي المبعوثين إلي ٢٧ عام ٢٠١٤ بنسبة ٢٢.٨% من إجمالي المبعوثين ، مما يبين حرص الجامعة علي رفع مستوي منسوبيها.

وبلغ إجمالي الاتفاقيات ٨٥ اتفاقية منها ٦٠ اتفاقية في الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٤ أي بلغت نسبة الاتفاقيات في هذه الفترة ٧٠.٦% من إجمالي اتفاقيات الجامعة مما يدلل علي اهتمام الجامعة في هذه الفترة بالاتفاقيات حرصاً منها علي العلاقات مع الجامعات الأخري مما يرفع من شأن الجامعة.

٧-عدد المؤتمرات والندوات بجامعة طنطا[١١٥]

ارتفع عدد المؤتمرات والندوات خارج مصر التي شارك فيها أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا من ٢٢٦ مؤتمراً عام ٢٠١٠ إلي ٣٠٤ عام ٢٠١٤ ، كما زاد عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين فيها من ٣١٢ عضواً عام ٢٠١٠ إلي ٤٠٨ عضواً عام ٢٠١٤.

إلا أنه يلاحظ العكس بالنسبة للمؤتمرات والندوات داخل مصر حيث انخفض من ٢٠١ مؤتمراً عام ٢٠١٠ إلي ١١٤ عام ٢٠١٤ ، ومن ثم انخفضت مساهمة

الجامعة في تلك المؤتمرات من ٦١ ألف جنيهاً عام ٢٠١٠ إلي ٤١ ألف جنيهاً عام ٢٠١٤.

ورغم ذلك الانخفاض فقد ارتفعت مساهمة الجامعة لعضو هيئة التدريس من ٣٠٣ جنيهاً عام ٢٠١٠ إلي ٣٦٠ جنيهاً عام ٢٠١٤.

المؤتمرات

– تم عقد مؤتمر عن الارهاب بقاعة المؤتمرات مدينة نصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١/٢٠ .

– تم عقد مؤتمر مشترك بعنوان" الأدب التحديات والضرورة " لتفعيل البرتوكول بين الجامعة ووزارة الثقافة يوم٢٠١٥/٢/٢٤.

– تم المشاركة في عقد المؤتمر الوطني للمجلس الأعلي للشئون الإسلامية بالتعاون م وزارة الاوقاف تحت عنوان " اليات تجديد الخطاب الديني " وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٥/٢٥ بفندق كونراد – مورنيش النيل – القاهرة .

– تم عقد "مؤتمر بحث آليات تجديد الخطاب الدينى " يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٥/٢٥.

الندوات

–تم ندوة بعنوان " ابدأ مشروعك الخاص " بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٥/٤/٢٩ بكلية الهندسة .

– تم عقد ندوة تحت عنوان " تدوير مخلفات صناعية محلية لانتاج مواد بناء مستدامة " بكلية الهندسة بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٢

– تم عقد ندوة تحت عنوان " الاتجاهات الحديثة فى الزراعة المصرية وافاق الاستثمار " بكلية الزراعة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨.

– تم عقد ندوة للسادة الضباط تحت عنوان " حقوق الإنسان"التى اقيمت بمركز تدريب الشرطة وذلك يومى ٢٩،٣٠ /١٢/ ٢٠١٥.

– تم عقد ندوة تحت عنوان " برنامج مقترح لإعادة توزيع السكان فى مصر "التى اقيمت بكلية الزراعة بحضور اساتذة الجامعات وافتتح الندوة بتوصيف المشكلة السكانية فى مصر وذلك بتاريخ الموافق ١٥/١٢/ ٢٠١٥.

– تم عقد ندوة تحت عنوان " حماية المستهلك "التى اقيمت بكلية العلوم وذلك يوم الاحد الموافق ٢٠١٦/٤/٢٤.

دراسة الاحتياجات المجتمعية لمحافظة الغربية

بمشاركة كليات الجامعة تم دراسة أهم المشكلات الصحية التى يعانى منها المجتمع : مرض السكر، الضغط ، الإلتهاب الكبدى الفيروسى ، الفشل الكلوى ، سرطان الثدى ، الدرن ، الربو ، و سوء التغذية

وكذلك أهم المشكلات السلوكية : التدخين ، المعاكسات ، الإدمان ، عدم إحترام الرأى الآخر ،عدم قبول الآخر ، أولاد الشوارع ، تشغيل الأطفال والتسول بالإضافة إلي تحديد أهم المشكلات البيئية : تلوث الشوارع بالقمامة ، تلوث مياه الشرب ، تلوث الهواء ، والضوضاء.

كما تم دراسة الاحتياجات المجتمعية للمجتمع المحلى من كليات الجامعة المختلفة كما يلي:

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية التربية :

–زيادة أعداد فصول محو الأمية من أجل التغلب على مشكلة الأمية وذلك بالتنسيق مع هيئه تعليم الكبار بالمحافظة.

– التعاون مع وزارة التربية والتعليم من أجل التوسع فى التعليم الفنى بما يتناسب مع المرحلة الراهنة.

–الاهتمام بالفائقين من الطلاب باعتبارهم ثروة قومية وذلك بتوفير مناهج وبرامج خاصة بهم.

–الإسهام بالبرامج والمناهج التى تتلاءم مع ذوى الاحتياجات الخاصة لأنهم شريحة من المجتمع يجب الاستفادة منهم ولا يجب إهمالهم.

-النهوض بأساليب التعلم النشط وأساليب التقويم الحديثة وكذلك الاتجاهات المعاصرة فى الإدارة المدرسية.

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية الطب :

-زيادة الوعى الصحى للفئات المختلفه من أفراد المجتمع المحلى حول أهم الأمراض المنتشرة وأسبابها وكيفية الوقاية منها وعلى رأسها مرض الالتهاب الكبدى الوبائى والفشل الكلوى والأمراض الناشئة عن التدخين السلبى والإيجابى والتلوث بصفة عامة.

- تقديم الخدمات الاستشارية للوحدات الصحية والمستشفيات بالمراكز والقرى التابعة لوزارة الصحة.

-التعاون مع هيئة التأمين الصحى من أجل وضع نظام يغطى جميع شرائح المجتمع.

- تنظيم الدورات التدريبية للاطباء والممارسين بالوحدات الصحية من أجل النهوض بالخدمات الصحية بالقرى.

-زيادة أعداد القوافل الطبية للمناطق الريفية والمناطق النائية المحرومة من الخدمات الصحية.

-إنشاء مراكز للاستشارات الطبية بالكلية من أجل مواجهة الأوبئة مثل مرض انفلوانزا الخنازير وانفلونزا الطيور وغيرها.

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية العلوم :

تم استطلاع رأى مؤسسات سوق العمل والجهات الخدمية المختلفة وكذلك طلاب مرحلة البكالوريوس وخريجي الكلية فيما يقدم من خدمات ومتطلبات وتم حصر أهم الاحتياجات المجتمعية من خلال الاستبانات المقدمة اليهم وتتمثل في الدورات وورش العمل الآتية :

- تلوث وتنقية مياه الشرب .

- دراسات المياه الجوفية وتلوث التربة .
- تحاليل الدم .
- PCR .
- تحاليل حيوية لمدى كفاءة التربة للزراعة .
- تحاليل المياه .
- تحاليل إنتاجية النباتات والزراعة الحيوية .
- تدريس العلوم باللغة الانجليزية .
- الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الالى .
- برامج تدريبية لاحتياج سوق العمل .

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية التجارة :

- إعداد برامج تدريبية مكثفه للمؤسسات المحلية من أجل بناء القدرات والمهارات الإدارية اللازمة للمراكز القيادية.
- زيادة عدد ورش العمل لشباب الخريجين عن كيفية تسويق المنتج.
- نشر ثقافة التأمين على الأشخاص والأموال بالتعاون مع شركات التأمين.
- زيادة عدد الندوات لتوعية الفئات المختلفة من المجتمع بسوق الأوراق المالية (البورصة).
- عقد ندوات مع اعضاء الغرف التجارية والصناعية لتوعية الأفراد والشركات بالقوانين الجديدة (قانون الضرائب العقارية – قوانين ضرائب المبيعات – القوانين الجمركية).

إصدار عدد من النشرات الدورية لتوعية صغار المقترضين من الجهات المانحة.

- عقد ورش عمل حول كيفية إعداد دراسة جدوى للمشروعات الصغيرة.

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية الصيدلة :

-إجراء دراسات التكافؤ الحيوى للعديد من المستحضرات الصيدلية لشركات الدواء المحلية وذلك طبقا لاحدث المعاير العالمية.

-إقتراح الطرق العلمية اللازمة لتحليل العديد من المستحضرات الصيدلية الخاصة بشركات الادوية وما يتعلق بها من أمان وفاعلية.

-إجراء الدراسات اللازمة لتطوير الشكل الصيدلى الأمثل لبعض المستحضرات الصيدلية الخاصة بشركات الدواء.

-إجراء اختبارات تأكيد الجودة للعديد من المستحضرات الصيدلية ومستحضرات التجميل والأدوية البيطرية للعديد من شركات الدواء وكذلك مديرية الطب البيطري بمحافظة الغربية.

-إجراء البحوث المعملية اللازمة للمستحضرات الصيدلية المصنعة من النباتات الطبية وذلك لتحديد فاعليتها وسميتها.

- قياس نسبة الأدوية في السوائل البيولوجية المختلفة.

- تقييم الآثار السمية للعديد من المستحضرات الصيدلية.

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية طب الأسنان :

- زيادة الوعى الصحى للفئات المختلفة من أفراد المجتمع المحلى حول أهم أمراض الفم المنتشرة وأسبابها وكيفية الوقاية منها.
- تفعيل دور الكلية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية للوحدات الصحية والمستشفيات بالمراكز والقرى التابعة لوزارة الصحة.
- التعاون مع هيئة التأمين الصحى من أجل وضع نظام يغطى جميع شرائح المجتمع وخاصة المراحل السنية الصغيرة.
- زيادة تنظيم الدورات التدريبية للأطباء والممارسين بالوحدات الصحية من أجل النهوض بالخدمات الصحية بالقرى بالخدمات الصحية.
- زيادة أعداد القوافل الطبية للمناطق الريفية والمناطق النائية المحرومة من الخدمات الصحية.

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية الهندسة :

(١) أعمال التصميمات والمراجعة والإشراف الدوري

-أعمال ومراجعة التصميمات المتكاملة(انشائي-صحي-معماري-كهرباء- كهروميكانيكا).

-إعداد المقايسات وكراسة الشروط والمواصفات لكافة المشاريع.

-الإشراف الدوري على الانشاءات.

-دراسات الجدوى للمشروعات بكافة أنواعها.

-دراسات الأثر البيئي.

-أعمال التخطيط للمدن.

(٢) أعمال التقارير الفنية للمعاينات وكفاءة المنشأت

-تقارير فنية لمعاينة المنشآت بدون إختبارات وتحديد أسلوب الإصلاح لعناصر الهيكل الخرساني المختلفة بعد المعاينة.

-تقارير صلاحية الخرسانة المسلحة المستخدمة فى الأساسات والاختبارات اللازمة للحكم على سلامة المنشأة.

-تقارير سلامة إنشائية للسقف وتقرير سلامة الأعمدة.

-القيام بالاختبارات المعملية لتعيين الخواص الطبيعية والميكانيكية للخلطات الخرسانية.

-الاختبارات الحقلية باستخدام الأجهزة الحديثة طبقا للمعايير العالمية والأكواد الهندسية.

أهم احتياجات المجتمع المحلي من كلية الزراعة :

-عقد دورات وندوات توعية لأصحاب المزارع ومربى الحيوانات عن كيفية تكوين علائق الحيوان.

-تنظيم حملات توعية للمزارعين حول الآثار الضارة للمبيدات الحشرية على كل من الانسان والحيوان والطرق الآمنة لكيفية استخدامها.

-الاشتراك مع وزارة الزراعة وهيئة استصلاح الأراضى في عقد ندوات ومؤتمرات لأصحاب الأراضى المستصلحة عن كيفية استخدام الطرق الحديثة للزراعة.

-عقد ندوات مع أصحاب الأراضى المستصلحة وصغار أصحاب المزارع حول ضرورة استخدام الطرق الحديثة فى الرى من أجل ترشيد استهلاك المياة.

-التعاون مع مديريات الزراعة من أجل نشر ثقافة تدوير المخلفات الزراعية من أجل المحافظة على البيئة وتقليل نسبة الفاقد واستخدام المخلفات كأسمدة.

-توعية صغار المزارعين بأهمية تطبيق نظام التحميل الزراعى.

-الاستفادة من إمكانات الكلية بوحداتها ذات الطابع الخاص للمساهمة فى تحديد احتياجات المجتمع من المنتجات الغذائية مثل انتاج عسل النحل، تصنيع المربات بانواعها المختلفة ، المخللات، الصلصة ، الكاتشب، الزبادى والجبن والآيس كريم وكذلك تعبة الأنواع المختلفة من الخضر والفاكهة المنتجة من مزرعة الكلية.

٨-النشر الدولي بجامعة طنطا[١١٦]

بلغ عدد البحوث المنشورة دولياً عام ٢٠١٣ للباحثين من جامعة طنطا ٥٦٧ بحثاً تمثل ٥.٣% من إجمالي عدد البحوث المنشورة دولياً للباحثين من جامعات مصر وعددهم ١٠٧٢٨ .

وقدمت الجامعة ٦٢٩ جائزة نشر من ٢٠١١ وحتي ٢٠١٣ بلغت قيمتها مليون وأرعمائة وثمانية وسبعون جنيهاً ، وارتفع عدد الجوائز من ٢٠٤ جائزة عام ٢٠١١ إلي ٢٩٠ جائزة عام ٢٠١٣ ، وتضاعفت قيمتها من ٣٧٥ ألف جنيهاً عام ٢٠١١ إلي ٨١١ ألف جنيهاص عام ٢٠١٣ ، وهذا يوضح اهتمام الجامعة بهذه الجوائز وتشجيعها للباحثين علي النشر الدولي.

- بروتوكولات التعاون البحثية لخدمة المجتمع المحلي بالمحافظة

١- تم بروتوكول تعاون بين الجامعة وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى يوم السبت الموافق ٢٠١٢/١٢/٨ في مجال الأبحاث التطبيقية والتدريب كما تم الاتفاق علي زيادة أعداد طلاب الجامعة أثناء التدريب الصيفي بالشركة لما تتمتع به الشركة من إمكانيات عالية في مجال التدريب المهني

٢- تم توقيع بروتوكول تعاون بين الجامعة والشركة المالية بكفر الزيات يوم الاثنين الموافق٢٠١٥/٧/٦ وتم تقديم حلول لمشكلة الانبعاثات الغازية التى تحتوى على غاز ثالث أكسيد الكبريت بالشركة من خلال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن البنود التي نص عليها البروتوكول :

- الاستفادة من إمكانيات الجامعة الفنية فى حل المشكلات البيئية الصناعية التى قد تواجه عمليات الإنتاج والتصميم والبيئة من خلال طرح الحلول المناسبة مقابل ما يتم الإتفاق عليه بين الطرفين .

- عمل دورات تدريبية للكيميائيين العاملين بالشركة المالية من خلال كليات ووحدات الجامعة ومراكز الخدمات على الأجهزة العلمية المختلفة التى تخدم العمل بالشركة وذلك بهدف رفع المستوى العلمى والفنى وتكوين كوادر فنية متخصصة من العاملين بالشركة المالية للأسمدة فرع كفر الزيات .

- تقوم الشركة بتدريب الطلاب الذين يتم إرسالهم من الجامعة فى الفترة الصيفية فى التخصصات المختلفة مع إمكانية تعيين بعضاً منهم فى حالة احتياج الشركة لهم.

– تنظيم وإقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات فى المجالات ذات الإهتمام المشترك ودوائر عمل الطرفين .

– عمل لجان للتواصل المستمر والدائم بين الجامعة والشركة المالية للأسمدة فرع كفر الزيات بما يخدم الطرفين .

– تقوم الجامعة بتقديم استشارات فنية متخصصة أو عمل قياسات على الأجهزة العلمية المتوفرة لدى الجامعة لحل المشاكل التى قد تعترض الشركة فى الإنتاج أو البيئة أو غيرها بالشركة مقابل مبالغ مالية مخفضة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين فى حينه.

– منتديات بحثية لخدمة المجتمع المحلي بالمحافظة

١– تم تنظيم المنتدى البيئى لشباب الجامعات العربية السابع حول "دور شباب الجامعات العربية فى التصدى للإرهاب والتطرف " بمدينة السلام بشرم الشيخ وذلك فى الفترة من ٢٧–٢٠١٥/١٠/٣١.

٢– تم عقد المنتدى البيئى بعنوان "التلوث البيئى المشكلة والحل " وذلك خلال الفترة من١٢– ١٤ /٢٠١٥/١٠

المحور الرابع : آليات للإفادة من البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة

يمكن للبحث العلمي المساهمة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال :

١– تطوير فلسفة التعليم العالي وسياساته وأنشطته ونظمه الفرعية بما فيها من بحوث علمية، وأعضاء هيئة التدريس والبيئة الأكاديمية للجامعة والبرامج الجامعية والمناهج، بحيث لا تتوقف عند المعرفة البسيطة التي يعكسها مجرد التمكن من المواد الدراسية، بأن تشمل اكتساب المهارات الخبرات العلمية، والاتصال بمصادر المعرفة من خلال أساليب جديدة في عمليات التعليم والتعلم، الخبرات العلمية، والاتصال بمصادر المعرفة من خلال أساليب جديدة في

عمليات التعليم والتعلم والقدرة على التواصل والإبداع والتفكير النقدي البناء والعمل بروح الفريق في شتي المجالات، مع تعزيز الدافعية لدى المتعلم بالثقة بالنفس، والتعلم الذاتي، والاستفادة من مصادر التعلم.

٢- وضع تصور لخريطة مستقبلية للبحث عن استراتيجيات مبتكرة لمواجهة المشكلات المجتمعية الحالية والعمل علي ألا تحدث أزمات مجتمعية بالتنبؤ ووضع الأساليب الوقائية وتحرير الإنسان من التسلط والقدرة على مواجهة الأخرين، وتأكيد الذات واستقلالية التفكير ، احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتعلم لغة الحوار والمشاركة، وتقبل الرأي والرأي الأخر.

٣- اعتبار التعليم مدى الحياة عنصرًا رئيسًا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ولحاقاً بالنظام العالمي الجديد، واستجابة لحاجات سوق العمل المتغيرة، ومقابلة للتحديات التي يفرضها عالم سريع التغير عن طريق إعادة تنظيم المراحل المختلفة للتعليم بحيث تهيئ فرصاً للانتقال من مرحلة إلي أخرى ومن نوع إلي آخر تبعاً لحاجات المتعلمين ففي ظل اقتصاد المعرفة ستكون الحاجة للتعليم المستمر ضرورة حياتية للبقاء في الوظيفة.

إن العالم بحاجة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تعتمد مبدأ الوقاية بدلا من العلاج. وهذا يعني أن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل إنها تتعامل مع التغيرات والمشكلات السياسية والصحية والزراعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بعض المهتمين بهذا الشأن أن يطلقوا على حركة الاستدامة هذه "الثورة البيئية" مقارنة لها بالثورتين الزراعية والصناعية اللتين كان لهما تأثيرا تاريخيا هائلا على الثقافة الإنسانية الكونية.(١١٧)

والسؤال هنا كيف يمكن للبحث العلمي أن يسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في المجتمع المصري؟

يمكن للبحث العلمي أن يسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال:

١-التنمية الاقتصادية : لتحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية وتوفر عناصر الإنتاج الرئيسة كالمعرفة ورأس المال ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية إلي جانب التركيز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، والتركيز من أجل الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها حيث تتأثر معدلات النمو الاقتصادى للدولة بالتغيرات التى تطرأ على المجالات المختلفة كمدى التقدم التكنولوجى والقوانين والتشريعات واحتياجات المستهلك وآليات السوق ونظم وتقاليد العمل ونظم التعليم والتدريب المهنى، ومستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، وتغيير أنماط الاستهلاك. وتثبيت نمو السكان، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أنه يحد من التنمية في أي بلد أو منطقة ، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل فرد ، مع بذل المحاولات الجادة لتوزيع السكان علي مختلف أنحاء الجمهورية وخاصة المناطق العمرانية الجديدة وحثهم بكل الوسائل.

فتح قنوات اتصال بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية فى المجتمع لتعريف الطلاب بقطاع العمل الذى سيعملون فيه بعد تخرجهم وتوفير فرصة التدريب المستمر من خلال البرامج والدورات التدريبية التى تقدمها الجامعات لزيادة قدرة الطالب على الحراك المهنى تبعاً لمتطلبات سوق العمل.

٢-التنمية الاجتماعدية : وتهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والتأثير فى تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة ، وزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهم ، فالتنمية الاجتماعية تجعل المجتمع كله أسرة واحدة ، وتهدف إلى القضاء على

الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإدماجها في عملية التنمية، والتأكيد على حقوق الإنسان.

وتعكس المساواة الاجتماعية نوعية الحياة في المجتمع ، وترتبط بدرجة العدالة فى توزيع الموارد، وإتاحة الفرص، واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة المختلفة.

ولكي تسير التنمية الاجتماعية في مسارها الصحيح لابد من تنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية لأنها بمثابة هدف رئيس للتنمية الاجتماعية ، فمن خلاله يتم الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمى إليها الفرد، ومن ثم يحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، ويساعد علي ذلك فهم الفرد لتاريخ الجماعة وفلسفتها وعقيدتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي، وللظروف والقوى المؤثرة في حاضرها ومستقبلها واشتراك الفرد مع أفراد جماعته في إنجاز الأعمال المختلفة بما يساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، والمحافظة على تقدمها واستمرارها.

٣- **التنمية السياسية:** وتعمل على ترشيد الخيارات المجتمعية والتوجهات العامة، عن طريق تكييف خيارات الأفراد والتأثير فى سلوكهم الاجتماعى ، وتحقيق التوافق بين برامج تنمية الموارد البشرية والأوليات الوظيفية عن طريق توفير الدعم لبرامج محددة كبرامج التعليم والتدريب المهنى، والبحث العلمى ، ووفقاً لذلك فإن التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايتها الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة، عن طريق إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء والانتماء للدولة القومية وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتسامح والمشاركة السياسية الفعالة.

وتوسيع المشاركة السياسية من خلال تعريف الطلاب بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وتنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن والإحساس بالمسئولية وغرس قيم التسامح وتقبل الآخر عن طريق الندوات والمؤتمرات.

٤- **التنمية الثقافية:** وتسعى لرفع مستوي الثقافة في المجتمع بالتركيز علي القيم الإيجابية والمعايير والمعتقدات الثقافية التى تشكل فى مجملها النسق الثقافى الذى يؤثر في أنماط الاستهلاك والاستثمار السائد، وتكوين البناء الاقتصادى والثقافى والسياسى للمجتمع، والتخلص من القيم السلبية التى تعوق التنمية كالانعزالية والتواكل على الغير، وتحقير العمل اليدوى وعدم تقدير الوقت وأهميته.

تنمية وعي الطلاب بالمستقبل والمساهمة فى صنعه من خلال إحداث مناقشات بين الطلاب عن رؤيتهم للعالم وتصوهم له في ظل عدم وجود حدود فاصلة بين الثقافات وتنوعها وما ينبغي عمله في ضوء ذلك، بحيث يأخذون خطواتهم إلى سوق العمل وهم قادرون على فهم العالم من حولهم باعتباره قرية كونية صغيرة. ويمكن أن تتحقق هذه التنمية من خلال العمل علي تحقيق الجامعة لدورها في بناء مجتمع المعرفة ، وافساح المجال للتعليم المستمر مدى الحياة ، وإنشاء قنوات للعمل المشترك بين الجامعة، وأجهزة الدولة، ومشروعات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني في البحث والتطوير المطلوبين لدعم وترقية الإنتاجية المجتمعية. وعدم حصر التعليم بجدران أربعة، بل تعليماً موازياً ممثلاً بنظام المقررات الدراسية، والفصول المتحركة، والتعليم الالكتروني والمفتوح، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لمساعدة الأفراد علي اكتساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع، وتنمية الذات وإعداد الإنسان لمواجهة صعوبات الحياة في ظل التغيرات السريعة المتلاحقة وثورة المعلومات عن طريق :

أ- التعليم من أجل العمل والذي يفرض علي التعليم المرونة، والعمل ضمن الفريق، والعمل مع الحركة والانتقال.

ب- التعلم الذاتي ويتطلب تحمل المسئولية، والسعي لتصحيح الخطأ، والاستفادة من المصادر المتاحة.

جـ- تعلم للتعايش مع الآخرين بنبذ التعصب والعنف وتقبل الآخر، وتنمية مهارات الحوارالبناء.

د- التعلم للمعرفة ويتطلب البحث عن مصادر المعلومات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعامل الصحيح مع المشكلات واتباع منهج جديد في التفكير يقوم على الابداع لاستيعاب المشكلات وفهمها ، واقتراح البدائل المناسبة لمواجهتها.

٥- التنمية التكنولوجية: لقد فرضت المتغيرات العلمية والتكنولوجية على التعليم الجامعي ضرورة التواصل العلمي والبحثى مع المؤسسات الإنتاجية والبحثية في العالم لتبادل الخبرات والمنجزات العلمية بين بلدان العالم وبين المنظمات والجامعات لإجراء البحوث الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وتذليل المشكلات المتعلقة بالتطبيقات التكنولوجية ودراسة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التطور العلمي والتكنولوجي.

ويؤدي الاعتماد علي التكنولوجيا الملائمة إلى توظيف القدرات البشرية بصورة فعالة من خلال تحقيق الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا ، والعمل علي توليد تكنولوجيا جديدة تفي بمتطلبات المجتمع ، حيث أدت ثورة الاتصالات إلى ضرورة تبني الجامعات تقنيات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر من خلال:

أ- الأخذ بصيغة التعليم الافتراضي والتعليم عن بعد لمسايرة تغيرات العصر وإكساب الدارسين مهارات حياتية مختلفة.

ب- إعداد الكوادر القادرة علي استخدام نظم الاتصال، ونقل المعلومات، والاستفادة منها في تنمية المجتمع عن طريق عصرنة البرامج التعليمية الأكاديمية، بما يتيح فرص تطوير الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتوسيع فرص استخدامات التكنولوجيا.

جـ- إنشاء بيوت خبرة حول الأنشطة البحثية والتكنولوجيا الجديدة لتيسير إستخدامها والحصول منها على نتائج تحقق الجدوى الإقتصادية منها

د- إنشاء مراكز داخل الجامعات لتسهيل تسويق نتائج البحث العلمي والتكنولوجيا إلي الشركات والمصانع والمؤسسات والهيئات والوزارات والإدارات المختلفة، وتوفير مصادر بديلة لتمويل النتائج البحثية والتكنولوجية الجديدة إلى منتجات وخدمات يتم تسويقها تجارياً على نحو يسهم في النمو الإقتصادي للجامعات والمؤسسات البحثية.

وهناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال استعمال التكنولوجيات في المرافق الصناعية ، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٦- **التنمية البيئية:** للمحافظة على سلامة النظم الأيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث خلل بالتوازن البيئي من أجل سلامة الحياة علي كوكب الأرض ، وتنمية الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة ، والبحث عن مصادر متجددة ودائمة بدلاً من المصادر المستنزفة وحماية البيئة من التلوث بجميع أشكاله والذي يؤثر سلباً على نوعية الحياة.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة واستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، وتجنب استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض. والتوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح من أجل التخلص من المبيدات

السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة ، والتخلص من الفضلات التقليدية بطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الأرض.

ويمكن أن يكون للجامعات دور هام في ذلك بتطوير وتنويع مؤسسات التعليم الجامعي لتلبية احتياجات البيئة من خلال إقامة شراكات وعلاقات في ميادين عديدة مثل :البيئة ، التكنولوجيا الحيوية ، تكنولوجيا المعلومات، الهندسة الوراثية.

٧- **التنمية الصحية :** يمكن أن تتحقق التنمية الصحية من خلال:

أ- نشر الوعى الصحى بين أفراد المجتمع للحد من انتشار الأمراض والوقاية منها كفيروس الكبد الوبائي.

ب- توفير المزيد من الرعاية الصحية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة بصورة مناسبة.

جـ- عقد دورات تدريبية للعاملين فى المجال الصحى لرفع مستوى كفاءتهم وما له من أثر في تحسين الأوضاع الصحية بالمجتمع.

د- تقديم الخدمات الطبية لأفراد المجتمع من خلال مستشفيات الجامعة لتحقيق مستويات صحية جيدة لهم.

هـ- تنظيم القوافل الطبية الطلابية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس بحيث تكون جزءاً من البرامج الدراسية وخاصة فى المناطق الريفية أو المحرومة من الخدمات الصحية.

٨- **التنمية الأمنية:** يمكن أن تتحقق التنمية الأمنية عن طريق إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات المتخصصة بمكافحة الجريمة والوقاية منها وتطوير النظم والدراسات والبحوث الأمنية مع توثيق الروابط بين الجامعات والمؤسسات العلمية الأمنية والاجتماعية والجنائية لتبادل المعلومات والخبرات معها ويتحقق ذلك من خلال:

١- غرس الوعي الأمني ومفاهيم الحقوق والواجبات والمسئولية واحترام الآخرين.

٢- تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو احترام القانون.

٣- تقدير جهود الدولة في توفير الأمن وتحقيق استقرار المجتمع.

٤- زيادة معدلات الرضا عن أداء الشرطة.

٥- تنمية الحس الأمني لدى الجميع باعتبار الأمن مسئولية الجميع.

٦- تدعيم روح المشاركة في تنفيذ الإجراءات الأمنية بين الطلاب.

٧- تدعيم الثقة المتبادلة بين الطلاب وأفراد الشرطة.

٨- كسر الحاجز النفسي بالقضاء على مسببات الخوف من رجال الشرطة.

٩- إقامة فعاليات أمنية وتربوية ومعارض مشتركة للتوعية الأمنية.

١٠- تحقيق مفهوم الأمن الوقائي من خلال المشاركة بالرأى والعمل علي حل مشكلات المجتمع الأمنية كظاهرة العنف والتفكك العائلي والمخدرات والإرهاب.

١١- تعديل الاتجاهات السلبية المتمثلة في اللامبالاة وعدم احترام القانون.

١٢- تكوين جمعيات التوعية الأمنية كجمعية ؛ أصدقاء الشرطة ، الدفاع المدني ، أصدقاء المرور ، الهلال الأحمر ، حماية البيئة ، الخدمة العامة.

١٣- احترام النظام والقانون وحث الآخرين على عدم الخروج عليهما.

النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة

(١) فيما يتعلق بالبحث العلمي

خلصت الباحثة إلي أن البحث العلمي في الجامعات المصرية رغم أهميته ودوره في التنمية إلا أنه لا يواكب التقدم السريع ولايحقق متطلبات التنمية التي يحتاجها المجتمع المصري ويسهم في ذلك وجود بعض معوقات للبحث العلمي منها :

- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة.

– قصور مشاركة المؤسسات والشركات الكبرى في نفقات البحث العلمي وغياب توفر مصادر بديلة لتمويل البحث العلمي.

– قلة الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للباحثين.

– لا يوجد الحافز الملائم لتشجيع عضو هيئة التدريس علي حضور الندوات والمؤتمرات العلمية وعدم اهتمام العلماء والباحثين بحضور المؤتمرات العلمية.

– افتقار الجامعات إلى كثير من المراجع العلمية والدوريات الحديثة وقواعد البيانات العالمية.

– قلة الإهتمام بتوفير المعامل والمختبرات وتنظيم العمل فيها وتزويدها بكل مايلزم من الأجهزة والمعدات.

– غياب جو البحث العلمي الذي يساعد على نمو الباحثين وصعوبة ظروف العمل التي يعيش في ظلها العلماء والباحثون.

– عدم وجود زملاء أكفاء مهتمين بالبحث العلمي.

– التعقيدات عند التقدم بطلب إجازات التفرغ العلمي.

– ضعف الصلة بين البحوث العلمية وخطط التنمية وعدم إهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب وبحوث.

– ازدياد حجم هجرة أصحاب الكفاءات العربية وعدم توفر الفرص المناسبه لتكوين قيادات علمية في كل مجال.

(٢) فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة

الإنسان هو أساس التنمية وغايتها وهو المسئول عن التجديد والابتكار ، ويتميز بأنه ذو قدرة عقلية وإمكانيات فكرية يمكن استثمارها بشكل إيجابي وخاصة أنه يستطيع المشاركة الفعالة في حل مشكلات المجتمع ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

– تصميم استراتيجية تنمية الموارد البشرية في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة.

– الاستثمار في زيادة الرصيد المعرفي والبحثي للموارد البشرية أفضل استثمار في الوقت الحاضر لمواكبة التغيرات العالمية.

– تعميق اهتمام القيادات العليا بقضايا تنمية الموارد البشرية لتكون في قمه اهتماماتهم.

– تحديد مهارات وخصائص الموارد البشرية المتناسبة مع متطلبات التنمية البشرية المستدامة وتطوراتها المتوقعة.

– المراجعة الشاملة لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية لتتوافق ومتطلبات سوق العمل المتغيرة.

ثانياً : توصيات الدراسة

لا يعنى اجتهاد هذه الدراسة فى إبراز دور البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة مصادرة على مبادرات أخرى، فالنتائج التى تتوصل إليها أية دراسة علمية تعتبر مؤقتة، والعلم لا يتوقف نمواً وتطوراً، ومشكلات المجتمع لا تتوقف تعقداً وتغيراً.

وفى الختام يمكن استعراض بعض التوصيات الواجب الوعى بأهميتها وتتمثل فى ضرورة أن يتطرق البحث العلمى لمختلف مجالات الحياة وأن يصبح أسلوب حياة يلتزمه المجتمع لمعالجة جميع مشكلاته ويتطلب ذلك:

١- ابتكار فلسفات جديدة معاصرة لنظم التعليم والتعلم والتدريب، وربما تبنت هذه الفلسفات الجديدة شعارات تربوية مثل التعليم والتدريب عن بعد والتركيز على تعليم مهارات التعلم الذاتي، تبني مقومات الجودة الشاملة في كافة وظائف الجامعة ومؤسساتها المختلفة لإحداث تنمية بشرية مستمرة وفعالة.

٢- تطوير نظم التعليم باعتبارها عاملاً رئيساً في تنمية الموارد البشرية وإعدادها للإسهام في التنمية، وربط سياسة التعليم بالاحتياجات الحقيقية

لمطالب التنمية في أبعادها الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية، والبيئية والأمنية.

٣- النهوض بالبحث العلمي على مستوى الدولة وتوفير المعدات والأدوات اللازمة لتسيير عملية البحث العلمي وتطويرها، ووسائل المعيشة المناسبة للعلماء، وحوافز مادية ومعنوية للمخترعين وتوفير فرص العمل المناسبة لهذه الخبرات مع توفير المناخ الملائم لهم من الديمقراطية والحرية الأكاديمية.

٤- زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمى بالجامعة وتشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة فى المجالات المستحدثة وتوفير الإمكانات اللازمة لتكوين مراكز التميز العلمى للمدارس العلمية بكليات الجامعة. ٥- تحسين وضعية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من خلال تشجيعهم وحثهم علي إجراء البحوث المرتبطة بقضايا التنمية وحضور المؤتمرات العلمية.

٦- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الإسهام في عولمة المعرفة وتطبيقها بإجراء البحوث التطبيقية التي تخدم المجتمع.

٧- تعزيز قيم الإبداع والابتكار بين الباحثين والعلماء بالجامعات مما ينتج عنه إعداد بحوث علمية متميزة يمكن من خلالها التغلب علي المشكلات المختلفة بالمجتمع كل في مجال تخصصه.

٨- تعزيز الاتجاه إلي الشراكات البحثية الدولية لمواكبة التطور العلمي والتقني في مختلف مجالات المعرفة، وإنتاج بحوث ذات جودة علمية عالية.

٩- دعم البحث العلمي التطبيقي، وربطه بمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستلزمات تكاملها على النطاق المحلي والقومي والعالمي.

١٠- تقديم برامج للتعلم مدى الحياة تتسم بالمرونة، وتتيح فرص الاختيار وتساعد على إيجاد حراك اجتماعي مهني، وخلق فرص بحثية تتيح المعرفة وتنميها وتنشرها، وتساعد على تقدم المجتمع وترقيته.

١١- ربط منظومة البحث العلمي بما يحدث في المجتمع لتلبية متطلباته ومواجهة مشكلاته والمشاركة في المشروعات التنموية المختلفة.

١٢- إنطلاق استراتيجية بناء الإنسان من الظروف القيمية التي تحكم المجتمع ومحاولة تغييرها لتلائم متطلبات التنمية الشاملة، بحيث يتهيأ للإنسان القيام بالدور المتوقع منه لتحقيقها.

١٣- تحويل الجامعة بكل كلياتها إلي منظمة متعلمة بحيث يقوم جميع أعضائها بالبحث عن إنتاج وتوظيف ونشر المعرفة، وتقدم العلوم في جميع المجالات من خلال التعاون مع قطاعات الإنتاج والخدمات من أجل التنمية الشاملة للمجتمع المحلية.

١٤- قيام فريق من الخبراء والمختصين في كافة المجالات بوضع خطة بحثية قومية توجه بحوث الجامعات بحيث تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات تنميته تنمية مستدامة.

١٥- توفير مصادر بديلة لتمويل البحوث كمساهمة المستثمرين ورجال الأعمال والقطاع الخاص المستفيدين من نتائج البحوث العلمية والمشروعات البحثية التي تتم في الجامعات وتسويق نتائج البحوث لتحقيق عائد يستفاد منه في تمويل البحوث المستقبلية.

١٦- التنسيق بين مؤسسات الإنتاج، والمراكز البحثية المختلفة لإجراء البحوث العلمية التي تواجه مشكلات المجتمع ومؤسساته المختلفة.

١٧- إعداد قاعدة معلوماتية دقيقة ومحدثة تشخص وبالأرقام والإحصاءات واقع ومؤشرات التنمية البشرية كمعدلات الأمية ونسبها بين مختلف الأعمار والأجناس والمناطق، وكذلك الحال بالنسبة للوفيات وللأمراض وللبطالة ومعدلات الدخل الفردي ومستوى التلوث البيئي ومعدلات الفساد والجريمة ونسب الطلاب والدارسين لأعداد المعلمين والأساتذة ومقارنتها بالمعايير المرجعية المعتمدة دولياً.

١٨- وضع خطط تنفيذية تفصيلية ورصد الاعتمادات والموازنات وتحديد المستلزمات والسقوف الزمنية للأنشطة المتعاقبة، وتشكيل فرق العمل والالتزام بالتقويم المرحلي لتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ الخطط التنموية وفي ضوء ما يتحقق من اقتراب للمؤشرات وللأهداف يتم تقييم الفرق والمنظمات، وبانتهاء المرحلة تبدأ الخطة الجديدة من حيث انتهت الخطة السابقة ، فالتواصل والاستمرار من خصائص التنمية المستدامة.

١٩- إنشاء بنك شامل للمعلومات بوزارة التعليم العالي يسهم في تقديم المعلومات الكاملة عن إتجاهات البحث العلمي وإحتياجات قطاعات المجتمع من البحوث التنموية المختلفة وعرض نتائج البحوث العلمية من خلال ندوات تسويقية يحضرها المتخصصون من قطاع الأعمال العام والخاص مع التركيز على إتباع وسائل التسويق الفعالة مثل: إقامة المعارض التسويقية للمنتجات الجامعية، توفير الإعلام العلمي الجيد عن الإمكانات الجامعية البحثية والإستشارية.

٢٠- نشر الوعى الثقافى لتحقيق تنمية المجتمع من خلال الندوات والمحاضرات ومواقع الإنترنت لتوعية المواطنين بأهمية البحث العلمي للنهوض بالمجتمع وإصدار كتيبات تمس القضايا المجتمعية المعاصرة وكيفية مواجهتها وتوفير فرص التعلم المستمر للرقي بثقافة أفراد المجتمع وعمل قوافل توعوية من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة لنشر الوعى الثقافى في مختلف المجالات لقطاعات المجتمع بالريف والحضر.

٢١- ترسيخ ثقافة المشاركة المجتمعية داخل مجتمع الجامعة وتفعيل الثقافة الداعمة للمشاركة الأهلية في تمويل البحث العلمي، وإدارة هذه المشاركة بفاعلية، ويمكن ذلك بتأسيس مجلس أعلى لدعم المشاركة الأهلية في تمويل البحث العلمي وكذلك رجال الأعمال للإنفاق على أنشطة ومجالات البحث،

لتخفيف الضغط على الحكومة، والمساعدة في تدبير الأموال اللازمة لتطويره.

٢٢- إعادة النظر دوريا في خطط الكليات والأقسام والمراكز البحثية لتواكب ما يجري في المجتمع من حولها من تغيرات.

٢٣- عند الترقية العلمية يجب الأخذ في الاعتبار أن تكون نسبة معينة من هذه البحوث متعلقة بحاجات التنمية ، مع الحرص علي تخصيص ساعات معينة لإنتاج البحوث العلمية كجزء من النصاب التدريسي للأستاذ.

٢٤- تأسيس معاهد ومراكز بحثية وبيوت خبرة للتنمية المستدامة تعني بتضمين التنمية المستدامة في مقررات التعليم العالي ، واستصدار مجلة للتنمية المستدامة، وتخصيص برامج دراسات عليا ودبلومات في مجال التنمية المستدامة لتأهيل المختصين في هذا المجال

٢٥- تسهيل عودة العلماء المهاجرين وذلك بتحسين أمورهم المادية والمعيشية وتحسين مستوى الخدمات العامة كالمواصلات والهاتف وشبكات المعلومات وتوفير مزيد من الحرية والديمقراطية لهم.

دراسات مقترحة

ولإتمام الفائدة تقترح الباحثة إجراء الدراسات الآتية:

- تحديات البحث العلمي فى المجتمع المصرى – دراسة من منظور تربوى.
- تفعيل البحث العلمي للقضاء علي مرض الالتهاب الكبدي الوبائي، رؤية مستقبلية.
- الدور التربوى لمؤسسات المجتمع المدني فى تمويل البحث العلمي.
- دور البحث العلمي في مواجهة المشكلات المجتمعية الواقع والمأمول.
- دراسة تحليلية نقدية لفلسفة البحوث التربوية بعد ثورة ٢٥ يناير في بعض المجلات التربوية.

مراجع الدراسة

١ – عبد الإله رمضان: البيئة والتنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٣

2– http://www.youm7.com/story/15/9/2015

3- UNESCO: Regional Guiding Framework of Education for Sustainable Development in the Arab Region, Beirut, 2008, p.2

٤– سعود بن عيسى النايف: دور تكنولوجيا المعلومات فى تحقيق المزايا التنافسية لمؤسسات التعليم العالى، دراسة استطلاعية فى جامعة حائل، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٧٩، أبريل ٢٠١٣، ص ص ٨١–١٣٧

5- http://www.vetogate.com/1976222/31/12/2015

٦– هويدا محمود الإتربي : نشر ثقافة المنظمة المتعلمة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (تصور مقترح) ، مجلة كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ ، العدد ٣ ، ٢٠١٣م.

٧–جمهورية مصر العربية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: البحث العلمى فى مصر هل يكفل التقدم المنشود، تقارير معلوماتية، تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السنة الخامسة، العدد ٥٩، نوفمبر ٢٠١١، ص ٣٠.

٨– المرجع السابق، ص ٦٠

9- Marginson, Simon: University Ranking and Social Science, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, pp. 45-59.

١٠- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولى: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالى فى مصر، ٢٠١٠، ص ص٥٣-٥٤.

11- United Nations Development Programme (UNDP) : Human Report 2009 , Overcoming Barries : Human Mobility and Development, New York , 2009, p. 173

12- World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2011-2012 , Geneva , 2011, p. 169.

13- World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2012-2013 , Geneva , 2012, p. 159.

14- World Economic Forum : The Global Competitiveness Report 2013-2014 , Geneva , 2013, p. 177

١٥- على السيد الشخيبى: آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤١

١٦- ساجد شرقي : دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ، مركز دراسات الكوفة، العدد ١٠، ٢٠٠٨ ، ص١٧٦

١٧- قطاع الدراسات العليا والبحوث جامعة طنطا : خطة البحث العلمي لجامعة طنطا " العالمية والتميز في البحث العلمي " ، ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ ، ص٢٩

١٨- إبراهيم وجيه، محمود منسي: البحوث النفسية والتربوية، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص.١٨

١٩- جابر عبد الحميد، أحمد كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦ ، ص.١٣٨

٢٠- ميرفت محمد راضي : تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، ٢٠١٢ ، ص٧١٤-٧٣٠

٢١- محمد خير السلامات ، حابس سعد الزبون : مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسوان ، عدد ٢٦ ، ديسمبر ٢٠١٢ ،ص٩٤-١٣٢

٢٢- عبد الله الصقر : واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسوان ، عدد ٢٦ ، ديسمبر ٢٠١٢ ، ص٣١٧-٣٣٦

٢٣- مجدي محمد أبو زيد : إدارة الجودة في مجال البحث العلمي بالجامعات،المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢٠-٢١فبراير٢٠١٢

24- Truth, Frank: Pay Big to Publish Fast: Academic Journal Rackets, Journal for Critical Education Policy Studies, vol.10 no.2 Oct 2012.

25- Bastos, Flavia Vidotti, Silvana Oddone, Nanci :The University and its libraries: Reactions and resistance to scientific publishers, Information services&use 2011,vol.31 issue 3\4.

26- De kemp, Arnoud Walckiers, Alexis : What means rich in publishing? Competition between for-profit and not-for-profit publishers from an economist's point of view. Information services&use .2008 ,vol.28 issue 2.

٢٧- الاتحاد الأفريقي : **الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا** ،المؤتمر الاستثنائي لمجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلـــم والتكنولوجيـــا ،القاهرة ، مصر ، ٢٠-٢٤ نوفمبـــر ٢٠٠٦ ، EXP /AU/EXP/ST/6 (II)

٢٨- نزار قنوع وآخران : البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٧) ،العدد (٤) ، ٢٠٠٥ ، ص٨٠-٩٣

٢٩- عبد الحميد بهجت فايد : تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عدد ٣ ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، عمان ، ٢٠٠٠ ،ص٣٥٩-٣٩١

٣٠-هدية مصطفي عبد الحميد : دراسة مقارنة لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في ماليزيا والفلبين وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، العدد ٤٣ ، سبتمبر ٢٠١٣ ، ص١١٥-١٩١

٣١- أيمن محمد البيومي : استراتيجيات تطوير التعليم العالي في بعض الجامعات الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها في جامعة الإسكندرية ، مجلة التربية ،

الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، العدد ٣٥ ، فبراير ٢٠١٢ ، ص١٣-٥١

32-Melanie, Walker, ***Universities and a Human Development Ethics: a capabilities approach to curriculum***, Blackwell Publishing Ltd,Malden, USA, 2012.

٣٣- عبدالرؤف بدوى وأشرف عبدالمطلب: ضمان جودة التعليم مدخل للتنمية المستدامة فى التعليم المصرى، مستقبل التربية العربية، المجلد (١٧)، العدد (٦١)، يناير ٢٠١٠، ص ص٩-٩٦.

34-Qablan, Ahmad, ***Education for sustainable development at the university level: Interactions of the need for community, fear of indoctrination, and the demands of work*** , Ph.D. Theses, The Florida State University, United States, 2005.

٣٥- إدريس لكريني: البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية ، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ، ٢٠٠٩، ص٥٢

٣٦- زياد بركات: واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لشبكة الإنترنت في البحث العلمي ، ورقة عمل مقدمة إلي مؤتمر "جودة التعليم العالي في العالم العربي" جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨، ص

٣٧- محمد حسين محمد: أسس البحث العلمي ، دار النشر الدولي ، الرياض ، ٢٠١١ ، ص٣٠

٣٨-محمد مسعد ياقوت: أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٢

٣٩- حامد عمار: خواطر حول تأسيس بيت المعرفة العربي ، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية جامعة الزقازيق بعنوان "التعليم والتنمية المستدامة " ١٠-١١ مارس ٢٠٠٤ ، ص٢٨٦

٤٠- محمد على عزب: تمويل التعليم الجامعى فى مصر ملامح الازمة وسبل المواجهة دراسة مستقبلية ،مجلة كلية التربية ،جامعة الزقازيق،عدد٦٣،ج١،أبريل٢٠٠٩،ص٤٤

٤١- البنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: مراجعات لسياسات التعليم العالى، التعليم العالى فى مصر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٠، ص٢٦٤

42- Chang, Dian-Fu &Wu, Cheng-Ta: Globalization and Higher Education in Taiwan, in: Pachura, Piotr (Ed): New Knowledge in a New Era of Globalization, in Tech China, 2011, p.p. 38-39.

43- Republic of China, Ministry of Education, Education in Taiwan 2012-2013, Taipei City, September 2013, p. 27.
44- Munch, Richard &Schafer, Len Ole: Rankings, Diversity and the Power of Renewal in Science. A Comparison between Germany, The UK and the US, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, pp. 60-76.
45- Kehm, Barbara M.: Global University Rankings – Impacts and Unintended Side Effects, European Journal of Education, Vol. 49, No. 1, 2014, pp. 102-112.

٤٦- مؤسسة الفكر العربى: التقرير العربى الثالث للتنمية الثقافية: البحث العلمى فى الوطن العربى، مؤسسة الفكر العربى، ٢٠١٠، ص ٢٠.

٤٧- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين "الرؤية والعمل " وثيقة عمل ، المؤتمرالعالمي للتعليم العالي ، باريس ، ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٨، ص٢١

٤٨- رياض عزيز هادى: أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي ، مجلة سلسلة ثقافة جامعية ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص٥٢

٤٩- محمد بشير حداد : التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي دراسة مقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٤٩

٥٠-هدية مصطفي عبد الحميد : دراسة مقارنة لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في ماليزيا والفلبين وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، العدد ٤٣ ، سبتمبر ٢٠١٣ ، ص121

٥١- محمد بشير حداد : التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي دراسة مقارنة ، مرجع سابق، ص٥١

٥٢- محمد خميس حرب : تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، عدد ٧٩ ، أبريل ٢٠١٣ ، ص١٧٧

٥٣- محمد على عزب:تمويل التعليم الجامعى فى مصر ملامح الازمة وسبل المواجهة دراسة مستقبلية ،مجلة كلية التربية ،جامعة الزقازيق،عدد٦٣،ج١،أبريل٢٠٠٩،ص١١

٥٤- محمد خميس حرب : تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي ، مرجع سابق ، ص١٧٧

٥٥- محمد صبرى الحوت:حال المعرفة فى المجتمع وتداعياته على المعرفة التربوية ،دراسات تربوية و نفسية، عدد٧٣،مجلة كلية التربية ،جامعة الزقازيق،٢٠١١،ص٦

٥٦- المرجع السابق ،ص١١

٥٧- محمد على عزب:تمويل التعليم الجامعى فى مصر ملامح الازمة وسبل المواجهة ، مرجع سابق ،ص٤٣

٥٨- ميرفت محمد راضي : تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، ٢٠١٢ ، ص٧٢٥

٥٩- محمد عثمان خضر :البحث العلمي في الأقطار العربية ،المؤتمر الرابع للوزراء والمسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، اتحاد مجالس البحث العلمي، دمشق ، ١٩٨٩ ، ص١٨

٦٠- مجدي محمد أبو زيد : إدارة الجودة في مجال البحث العلمي بالجامعات،المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢٠-٢١فبراير٢٠١٢

٦١- محمد مسعد ياقوت : أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي ، مرجع سابق ، ص١٠١

٦٢- عبدالرؤف بدوى وأشرف عبدالمطلب: ضمان جودة التعليم مدخل للتنمية المستدامة فى التعليم المصرى،مرجع سابق ،ص٥٠

٦٣- محمد عبدالعليم مرسي :معوقات البحث العلمي في الوطن العربي،ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، مرجع سابق

64-Truth, Frank: Pay Big to Publish Fast: Academic Journal Rackets, Journal for Critical Education Policy Studies, v10 n2 Oct 2012.

٦٥- سالم بن محمد السالم: المجلات العلمية العربية والانطلاق نحو العالمية، دراسات المعلومات، العدد١٤ ، مايو، ٢٠١٢، ص٦

٦٦- عنتر لطفي محمد: معوقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره ،مجلة التربية المعاصرة ،العدد ٣٦ ،السنه ١٢ ،١٩٩٥

٦٧- مجدي محمد أبو زيد : إدارة الجودة في مجال البحث العلمي بالجامعات، مرجع سابق

٦٨-أحمد الخطيب: البحث العلمي والتعليم العالي، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٣.

٦٩- محمود فهمى الكردى : الدنياميات الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية ، رؤية شاملة ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية فى دول الجنوب ، ٢٧ – ٢٨ مايو سنة ٢٠٠٣م ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ص١٩

٧٠- محسن خضر: هجرة العقول: نزيف العقول العربية، اغتراب المجتمع العلمى، مجلة التقدم العلمى، العدد السادس والثلاثون ،القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠١م، ص٨ .

٧١- سيد حسين باشا : معوقات البحث العلمي، ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٣م

٧٢- محمد عبدالعليم مرسي :معوقات البحث العلمي في الوطن العربي،ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، مرجع سابق

٧٣- محمد رياض: الهجرة العلمية واستنزاف العقول، مجلة النبأ، العدد ٥٧ ،العراق، مايو ٢٠٠٤م، ص١٤.

٧٤- تقرير التنمية البشرية: تعميق الديمقراطية فى عالم متفتت، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)، ٢٠٠٣م، ص٦٢ .

٧٥- سويلم جوده: الأثثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات المصرية إلى الدول الصناعية: ورقة بحيةمقدمة لمؤتمرهجرة الكفاءات والتنمية فى دول الجنوب يومى ٧-٨ مايو ٢٠٠٣م. كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ص ص ٣٣ – ٣٤.

٧٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ص٢٧٦

٧٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، مرجع سابق ، ص١٧٥

٧٨- عبد السلام نوير: سياسة البحث العلمى وهجرة العقول، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية فى دول الجنوب، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٧، ٢٨ مايو٢٠٠٣.

٧٩- محمد خميس حرب : تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي ،مرجع سابق ،ص١٦

٨٠- مركز دراسات وبحوث الدول النامية: تقرير التنمية البشرية الشاملة فى مصر ٢٠٠٠/٩٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٥ .

٨١- ابراهيم حداد : معوقات عمل الباحث العربي في مؤسسة علمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد٦٨، تونس، ١٩٩٠

٨٢- محمد خميس حرب : تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي ،مرجع سابق ،ص١٦

٨٣- شفيق الغبرا ، معوقات البحث في العلوم الاجتماعيه ، مجلة العلوم الاجتماعيه ، الكويت ، المجلد١٧ ، العدد٣ ، ١٩٨٩

٨٤- أيمن محمد البيومي : استراتيجيات تطوير التعليم العالي في بعض الجامعات الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات تطبيقها في جامعة الإسكندرية ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، العدد ٣٥ ، فبراير ٢٠١٢ ، ص٣٣

٨٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : قضايا النشء والشباب المصري "التعليم والعمل والهجرة" ، تقارير معلوماتية مجلس الوزراء ، السنة ٥ ، العدد ٥١ ، مارس ٢٠١١ ، ص١٥

٨٦- المرجع السابق ، ص١٦

٨٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ "نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع" ، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس ، كندا ، ٢٠١٣ ، ص٦

٨٨- محمد يرسف ملوح : التنمية البشرية ودور التربية والشباب فيها
www.online.com/opinion/svu/odwa.html

٨٩- هدية مصطفي عبد الحميد : دراسة مقارنة لدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة في ماليزيا والفلبين وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص١١٧

٩٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية، الطبعة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص.٢١

91- Sirag El-din, I.: Sustainable Human Development in the Twenty First Century; An Evolutionary Perspective, UNESCO, Eolss Publishers, Oxford ,UK, 2003, p.1

٩٢- برنامج الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية، الطبعة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢.

93- Hasegawa, S.: Development Cooperation, UNU Global Seminar, “Global Issues and the United Nations”, Kanazawa, 20 November 2001, p.2.

٩٤- مهنى غنايم: مؤشرات التعليم والتنمية البشرية فى الوطن العربى: بعض ملامح الوضع الراهن وتوقعات المستقبل، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر " التنمية البشرية فى الوطن العربى، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠-٢٢ أبريل ١٩٩٩، ص١٠٢.

٩٥- حامد عمار: العوامل الاجتماعية فى التنمية البشرية، ورقة عمل مقدمة لندوة " تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى"، القاهرة، ٢٠٠١، ص.٢٣

96- UNESCO: Education for Sustainability , From Rio to Johannesburg , Lessons Learnt from a Decade of Commitment, UNESCO, Paris, 20٠٢, p. 7

٩٧- علي إسماعيل وآخران : تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان " المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي" ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بيروت ، ٦-١٠ **ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص٦**

٩٨- UNESCO : United Nations Decade Education for Sustainable Development 2005-2014, Draft International Implication Scheme, UNESCO, Paris, October 20٠4, p. 4

٩٩- The World Bank: The Road Not Traveled , Education Reform in the Middle East and North Africa , Development Report, Washington, D.C., 20٠8, p. ٨٦

١٠٠- أحمد محمود الزنفلي:سياسة تعليمية جديدة لبناء المجتمع المصري المنشود متطلبات لازمة وملامح مقترحة ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية ،جامعة الزقازيق،عدد٨٥،ج١،أكتوبر ٢٠١٤،ص٤٣

١٠١- أحمد على حجازي : **منظمات المجتمع المدني والتنمية**، مرجع سابق، ص ص٢٨-٢٩

١٠٢- عبدالباسط عبدالمعطي : بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، **ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٢٩١

١٠٢- البنك الدولي: **التقرير السنوي للبنك الدولي** لعام ٢٠٠٩، واشنطن، ٢٠٠٩ ، ص١٣

١٠٤- خبابة عبدالله : **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣ ، ص137-136

١٠٥- البنك الدولي : **تقرير عن الآفاق الاقتصادية العالمية**، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٥ ، ص١٢

١٠٦- عبدالحكيم عبدالسميع رمضان : كفاءة إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة حالة – محافظة قنا "، **رسالة دكتوراه**، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩ ، ص٥٧

١٠٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، مرجع سابق، ص٢١.

١٠٨- قطاع الدراسات العليا والبحوث جامعة طنطا : خطة البحث العلمي لجامعة طنطا ، مرجع سابق، ص١٢

١٠٩- المرجع السابق، ص١٢ ١١٠- المرجع السابق، ص١٣

١١١- المرجع السابق، ص١٤ ١١٢- المرجع السابق، ص١٨

١١٣- المرجع السابق، ص٢٢ ١١٤- المرجع السابق، ص٢٣

١١٥- المرجع السابق، ص٢٤ ١١٦- المرجع السابق، ص٢٤

117- Sirag El-din, I.: Sustainable Human Development in the Twenty First Century; An Evolutionary Perspective, Op. Cit., p.3.